الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند اولحاج – البويرة-
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية
وعلوم التسيير – قسم: علوم التسيير

الموضوع:

دور نظام الدفع الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

من إعداد الطالبتين:
- ✓ معوش حفيظة
- ✓ مداد أسيا

تحت إشراف :
الدكتورة وهابي كلثوم

لجنة المناقشة

أ.د.يحياوي سمير ..... رئيس.
د. وهابي كلثوم ..... مشرفة.
د. خوميجة فتيحة..... مناقشة.

السنة الجامعية: 202/2019

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على نظام الدفع الإلكتروني و إنعكاساته على المعاملات المصرفية ، وكذا مدى تطبيق نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر.

ولتحقيق أهداف البحث تم إستعراض الإطار النظري لنظام الدفع الإلكتروني من مفهوم وأهمية ووسائل ومزايا وعيوب ,وأساسيات حول المعاملات المصرفية الإلكترونية من مفهوم وأهمية وأهم المعاملات المصرفية ومخاطرها وكذا التحديات التي تفرزها هذه المعاملات , وقد وقفنا أيضا على واقع وسائل وأنظمة الدفع الإلكتروني ومدى تطبيقها في النظام البنكي الجزائري, وقد وصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها أن نظام الدفع الإلكتروني يلعب دور كبير في تحسين المعاملات المصرفية وجودتها من توفير للوقت ,الجهد والمال لخدمة الزبائن.

الكلمات المفتاحية: نظام الدفع الإلكتروني ، المعاملات المصرفية الإلكترونية.

Résumé :

Cette étude vise à identifier le système de paiement électronique et ses implications pour les transactions bancaires, ainsi que l'étendue de l'application du système de paiement électronique en Algérie.

Afin d'atteindre les objectifs de la recherche, le cadre théorique du système de paiement électronique a été revu en termes de concept, d'importance, de moyens, d'avantages et d'inconvénients et de bases sur les transactions bancaires électroniques en termes de concept, d'importance et de transactions bancaires les plus importantes et de leurs risques, nous avons également examiné la réalité des méthodes et systèmes de paiement électronique et l'étendue de leur application dans le système bancaire algérien, et nous avons atteint un ensemble de résultats dont le plus important est que le système de paiement électronique joue un rôle majeur dans l'amélioration des transactions bancaires et de leur qualité en termes d'économie de temps, d'efforts et d'argent pour le service client.

Mots clé : système de paiement électronique, transactions bancaires électroniques.

كلمة شكر

لك الحمد ربنا يا من مننت علينا بنعمة العلم،

وسيرت لنا سبله , ومن يعيننا على تحصيله،

وعلمتنا ما لم نعلم، ثم الصلاة والسلام على خير المعلمين محمد سيد الخلق وعلى اله وصحبه أجمعين.

نتوجه بالشكر الجزيل والامتنان الكبير للأستاذة: الدكتورة

"**كلثوم وهابي**" على تأطيرها لهذه المذكرة ومساعدتها وتوجيهاتها القيمة،

كما يسعدني في هدا المقام أن أتقدم بالشكر إلى الآنسة:

"دراجي لامية" على صبرها ومساعدتها لنا،

دون أن أنسى كل الأهل والأقارب والأصدقاء الدين شجعونا لإنجاز هدا البحث،

وإلى كل من قدم لنا يد العون من قريب أو بعيد، لكم منا جزيل الشكر.

حفيظة.....أسيا

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى كل من ساهم فيها إلى الغاليين الذين افنيا من عمريهما السنين لأصل لها المستوى:

الوالدان الكريمان حفظهما الله وأطال في عمريهما،

إلى من ستبقى كلماتهم نجوما اهتدي بها اليوم وغدا والى الأبد إخوتي:

"حمزة، حفيظ، منير"

إلى من تقاسموا معي الحنان قرة عيني أخواتي:

"حميدة و خديجة"

إلى أعمامي سمير،جمال، حميد وخطيبته نور الهدى،

عبد الكريم وزوجته وأبنائه محمد وأمين .

إلى خالي وزوجته وبناته إشراق وأية

إلى كل رفقاء الدرب في المشوار الدراسي

والى كل من ضاقت السطور في ذكرهم فوسعت قلبي.

أسيا

إهداء

الحمد لله الذي أعاننا وأكرمنا بالتقوى، جئت ابحث عن كلمة ظننتها توفي حق أناس أعطوني الحياة والأمل ، الدفع والقوة ، إلى أناس كانوا السر في وجودي.

إلى" **أبي**"..... أطال الله في عمره ورزقه الصحة والعافية.

إلى نبع الحنان"..... **أمي الغالية"**

إلى سندي في الحياة ورفيق دربي زوجي **"يوسف بوعلام الله"** وابنتنا **"رزان"**

إلى من تشاركوا معي الحنان أخواتي: نعيمة، فايزة،مليكة، فتيحة، حياة ,

أزواجهم وكل أولادهم.

إلى إخوتي: عيسى ، ساعد و خالد، زوجاتهم وكل أولادهم

إلى روح أخي الطاهرة "مراد" رحمه الله واسكنه فسيح جناته

إلى أهل زوجي صغيرا وكبيرا كل باسمه

إلى صديقتي ورفيقة بحثي "مدات آسيا"

إلى من جعلتهم أيام الدراسة إخوة إلى زملائي وزميلاتي كل باسمه

إلى كل من ساعدني في انجاز هدا العمل

حفيظة

فهـــــــرس

المحتويات

المحتوى	الصفحة
ملخص الدراسة	
كلمة شكر	
إهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
مقدمة عامة	أ-ح
الفصل الاول: الإطار النظري لنظام الدفع الإلكتروني	01
تمهيد	02
المبحث الأول: النظام الدفع الإلكتروني بين الأهمية و الوسائط	03
المطلب الأول: مفهوم نظام الدفع الإلكتروني و أهميته	03
المطلب الثاني: الوسائط المصرفية الالكترونية	09
المبحث الثاني: أنواع نظام الدفع الإلكتروني ، وسائله و مزاياه	11
المطلب الأول:أنواع نظام الدفع الإلكتروني و وسائله	11
المطلب الثاني:مزايا نظام الدفع الإلكتروني وعيوبه	25
خلاصة الفصل	28
الفصل الثاني: مدخل إلى العمليات المصرفية الإلكترونية	29
تمهيد	30
المبحث الأول : مفهوم و أهم المعاملات المصرفية الإلكترونية	31
المطلب الأول: تعريف المعاملات المصرفية الإلكترونية وأهميتها	31
المطلب الثاني: أهم المعاملات المصرفية الإلكترونية	34
المبحث الثالث: مخاطر المعاملات المصرفية الإلكترونية و تحدياتها	37
المطلب الاول مخاطر المعاملات المصرفية الإلكترونية	37
المطلب الثاني: التحديات التي تفرزها المعاملات المصرفية الإلكترونية	39
خلاصة الفصل	42

الفصل الثالث: واقع وسائل وأنظمة الدفع الإلكترونية في النظام البنكي الجزائري	43
تمهيد	44
المبحث الأول: القطاع البنكي الجزائري و الجهود المبذولة لترقيته	45
المطلب الأول: وساطة القطاع البنكي الجزائري	45
المطلب الثاني: الجهود المبذولة لترقية الدفع الإلكتروني في الجزائر	46
المبحث الثاني: وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر و أفاقه	51
المطلب الأول: تطور إستخدام وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر	51
المطلب الثاني: آفاق إستخدام الدفع الإلكتروني في الجزائر ومعوقاته.	55
خلاصة الفصل	58
الخاتمة العامة	59
قائمة المراجع	64

قائـــــمة الجداول
و الأشـــكال

قائمـــــة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	العمليات المقدمة عبر الإنترنت	36
2	تطور عدد البطاقات والعمليات المصرفية الإلكترونية المتداولة في الجزائر خلال فترة 2008-2013	53
3	تطور عدد نهائيات الدفع الإلكترونية الموزعة في الجزائر خلال الفترة 2008- 2015	53
4	تطور عدد الموزعات الآلية في الجزائر خلال الفترة 2008-2016	54

قائمـــــــة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	أحد أشكال البطاقات البنكية	12
2	عملية إستخدام بطاقة الإئتمان	14
3	أنواع البطاقات البنكية	18
4	نموذج لشيك بنكي	20
5	بطاقة VISA	49
6	بطاقة CIB	50
7	بطاقة CCP(البطاقة الذهبية)	50
8	بطاقة الشفاء	51
9	منحنى بياني يوضح تطور عدد نهائيات الدفع الإلكترونية الموزعة في الجزائر خلال الفترة 2008-2015	53
10	تطور عدد الموزعات الآلية في الجزائر خلال الفترة 2008-2016	54

مقـــــــــــــدمة

عامة

يشهد العالم الآن العديد من المتغيرات الحديثة على الصعيد الدولي ولعل أهم هذه المتغيرات ثورة تكنولوجيا المعلومات والإتصال، التي تعتبر من أهم سمات العصر الحديث التي تأثر بها المجتمع وبدأ التعامل على أساسها نظرا لمزاياها من ناحية السرعة والتكلفة،حيث أثرت على مختلف الجوانب الإقتصادية و القانونية، الإجتماعية و الثقافية ، والمصارف واحدة من القطاعات التي إمتد إليها هذا التطور فغيرت أساليب نشاطها وإبتكار وسائل دفع حديثة لم تكن معروفة من قبل و كنتيجة للنمو المتسارع لتكنولوجيا والإعلام والإتصال جاءت البنوك الإلكترونية التي ساهمت بشكل فعال في تقديم خدمات مصرفية متنوعة وتكاليف منخفضة مختصرة للوقت والمكان ، فالبنوك الإلكترونية بمعناها الواسع ليست مجرد فرع بنك قائم يقدم خدمات مالية فحسب بل موقعا ماليا، تجاريا ، إداريا و إستشاريا شاملا ، له وجود مستقل على الخط يتم التعاقد معه للقيام بخدمات أو تسوية المعاملات أو إتمام الصفقات على مواقع إلكترونية وإبتكار تقنيات حديثة تساهم في تحسين وتطوير الخدمات المصرفية المقدمة من قبل البنوك.

فبالرغم من وجود مجموعة من الدول التي شرعت في إستعمال الوسائل الحديثة غير أن هناك بعض الدول لم تشرع بعد في إستعمال وإستخدام هذه الوسائل وإن إستخدمتها فبشكل صغير، ونخص بالذكر الجزائر، حيث يعتبر تحديث و عصرنة أنظمة المعلومات والدفع ، وعصرنة المعاملات المالية والمصرفية وطرق معالجة المعلومات، مجالا ذو أولوية بالنسبة لها في المرحلة الراهنة لتدارك التأخر المسجل في هذا المجال من جهة ومن جهة أخرى لإستكمال مسار الإصلاحات المصرفية، و إرساء أسس منظومة مصرفية تتميز بالحداثة و العصرنة لتستطيع مواجهة التحديات والتطورات التي تشهدها البيئة المصرفية على المستوى العالمي.

و انطلاقا مما سبق ذكره و نظرا لأهمية موضوع أنظمة الدفع الالكتروني و المعاملات المصرفية حاولنا صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

مادور أنظمة الدفع الإلكتروني لتحسين المعاملات المصرفية في البنوك ؟

و للإلمام بجميع النواحي التي تتضمنها هذه الإشكالية قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ بما تتميز وسائل الدفع الإلكتروني؟
- ✓ ماهي المزايا التي تحققها وسائل الدفع الإلكترونية للبنك في معاملاته المصرفية ؟
- ✓ ماهو أهم تحدي بالنسبة للجزائر لتحديث وعصرنة نظام الدفع؟

فرضيات الدراسة :

قصد الإجابة على إشكالية البحث ، تم صياغة مجموعة من الفرضيات بغرض تحقيق أهداف الدراسة و هي كالتالي :

- تتميز وسائل الدفع الإلكتروني بالدولية كما يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات عن بعد؟
- وسائل الدفع الإلكترونية تسمح بمعالجة كم هائل من المعاملات بسرعة فائقة و بأقل جهد ووقت وتكلفة.
- تحديث و عصرنة نظام الدفع في الجزائر مرتبط بثقافة ووعي المجتمع.

أهداف الدراسة :

تهدف دراستنا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن تلخيصها فيمايلي:

1. الوقوف على أنواع وسائل الدفع الإلكتروني وآليات عملها.
2. معرفة الخدمات والعمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك.
3. محاولة التعرف على مدى إستجابة البنوك الجزائرية للتطورات الحاصلة في ميدان تكنولوجيا المصارف ومدى تطبيقها لوسائل الدفع الإلكتروني.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة العلمية في :

- ✓ تسليط الضوء على وسائل الدفع الإلكترونية ,مفهومها وأنواعها.
- ✓ كيفية التعامل بها في مختلف المصارف.
- ✓ التعرف على مختلف المعاملات المصرفية القائمة في البنوك عامة والجزائرية خاصة.
- ✓ مدى تطبيق هذا الأسلوب الحديث الالكتروني في البنوك الجزائرية.

أسباب اختيار الموضوع :

من المؤكد أن اختيارنا لهذا الموضوع له جملة من الأسباب التي دفعتنا إلى اختياره و دراسته نذكر منها :

- **أسباب شخصية** : الاهتمام الشخصي بوسائل الدفع الالكتروني و المواضيع المتعلقة بها سواء ما تعلق بالبطاقات الالكترونية أو المعاملات الالكترونية و ما تعلق بأبعاد تطبيقها ، التي تلقى اهتمام كبير لدى العديد من المهتمين بهذه االمعاملات الحديثة .
- **أسباب موضوعية** :تتمثل الدوافع الموضوعية فيما يلي :

1. ارتفاع مستوى المنافسة .
2. انفتاح الأسواق العالمية.
3. انتشار مجالات استعمالها في العالم لما تحققه من مزايا .

حدود الدراسة :تتمثل حدود الدراسة في :

1. **الحدود الموضوعية :**

اشتملت هذه الدراسة على تناول موضوع أنظمة الدفع الالكترونية و المعاملات المصرفية و معرفة العلاقة التي تربطهما ببعضهما البعض.

2. **الحدود الزمانية :**

لقد طبقت هذه الدراسة خلال السداسي الثاني من السنة الدراسية 2020/2019.

منهج الدراسة :

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي تماشيا مع طبيعة الموضوع و من أجل الإجابة على التساؤلات السابقة من خلال جمع البيانات و المعلومات حول الدفع الالكتروني و المعاملات المصرفية الالكترونية و كذا العلاقة بينهما ، و من ثم استخلاص النتائج .

أدوات الدراسة :

نظرا لطبيعة البحث ، فإن الأدوات التي سيتم استخدامها لعملية جمع المعلومات تتمثل في :

من الناحية النظرية اعتمدنا على كل من:

3. الاطلاع على العديد من الكتب في مختلف المكتبات .
4. دراسات سابقة " مذكرات ماجستير و دكتوراه" .

5. الملتقايات ،المقالات ، المنشورات ، المجلات ، التي تحمل معلومات تخص موضوع الدراسة.
6. المواقع الإلكترونية

دراسات سابقة :

سبقت هذه الدراسة عدة دراسات من قبل التي كانت لها علاقة بشكل أو بآخر بموضوع بحثنا المتمثل في دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية, وتناولته من زوايا مختلفة سوف نستعرض منها مع الإشارة إلى أبرز ملامحها.

1. دراسة "**عبد الرحيم وهيبة** "لسنة 2006بعنوان"**إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية**"،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستير ،تخصص نقود مالية،كلية علوم التسيير،جامعة الجزائر،وهدفت هذه الدراسة إلى :
   - تحديد مصير وسائل الدفع التقليدية في ظل التطور الذي عرفته وسائل الدفع الحديثة بالمنظومة المصرفية الجزائرية

وخلصت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها:

- أن وسائل الدفع الحديثة في الجزائر مازالت تعرف الكثير من العراقيل التي تحول دون تطورها على غرار دول العالم .
- الوسائل التقليدية لا يمكن بأي حال من الأحوال الإستغناء عنها على الأقل في المدى القصير.

2. دراسة "**دوالف عبد الصمد**" لسنة 2015 ، **بعنوان النظام القانوني لوسائل الدفع** ، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية , جامعة تلمسان , والتي هدفت إلى:
   - تحديد القواعد التنظيمية لوسائل الدفع الإلكتروني التي ترمي إلى وضع حد أدنى من القيود على شروط العمل بوسائل الدفع هذه .

كان من أبرز نتائجها أن وسائل الدفع الإلكتروني ماهي إلا إفرازات البيئة التجارية وطورتها التكنولوجيا الحديثة وتصدر بناءا على طلب المستهلك, كما أن إستخدام هذه الوسائل ينتج عنه مجموعة من المخاطر منها مخاطر أمنية تتمثل في الإعتداء على البطاقات وتعرضها للسرقة , ومخاطر قانونية التي تتمثل في تبييض الأموال .

هيكل البحث:

من أجل معالجتنا لهذا الموضوع قمنا بتقسم المذكرة الى ثلاث فصول نظرية سبقته **مقدمة عامة** تم التعرض فيها كل من الاشكالية و الفرضيات كذا أهداف و أهمية الدراسة، حدود و منهج الدراسة، الدراسات السابقة و أخيرا هيكل البحث.

حيث يتكون الفصل الأول الذي جاء تحت عنوان الاطار النظري لنظام الدفع الالكتروني و تكون من ثلاث مباحث تم التطرق فيه إلى:

- ❖ تناولنا في المبحث الأول النظام الدفع الإلكتروني بين اهميتها وكذا الوسائط المصرفية الإلكترونية .
- ❖ اما المبحث الثاني فتطرقنا الى أنواع وسائل الدفع الإلكتروني ومزاياها وعيوبه.

و الفصل الثاني تناولنا فيه المعاملات المصرفية الالكترونية و تمحورت مباحثه حول:

- ❖ المبحث الاول مفهوم و أهم العمليات المصرفية الإلكترونية وقمنا باستعراض مفهومها وأهميتها, أهم المعاملات المصرفية الإلكترونية.
- ❖ اما المبحث التاني فكان حت عنوان مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية وكذا التحديات التي تفرزها هذه المعاملات.

و الفصل الاخير بعنوان واقع وسائل وأنظمة الدفع الإلكترونية في المصارف الجزائرية و تكون من:

- ❖ وفي المبحث الاول تعرفنا على مكونات القطاع البنكي الجزائري والجهود المبذولة لترقية الدفع الإلكتروني.
- ❖ اما المبحث الثاني: عرضنا وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر و الآفاق المستقبلية لهذه الوسائل ومعوقات تطورها.

و ختمنا المذكرة **بخاتمة عامة** تناولت أهم النتائج مع اختبار الفرضيات و تقديم المقترحات و افاق الدراسة.

الفصـــــل النظري

الاطار النظري لنظام الدفع الإلكتروني

تمهيد :

في ظل التحولات و التطورات المتلاحقة التي شهدتها الساحة المالية والمصرفية نتيجة العولمة المالية, حيث تطور نشاط البنوك وتوسعت ساحة ودائرة ونطاق أعمالها المصرفية سواء على المستوى الداخلي أو الدولي. حيث أخذت البنوك تتجه نحو الإستفادة القصوى مما تتيحه هذه التكنولوجيا الحديثة وتمثلت أساسا في الإستخدام الواسع لوسائل الدفع والسداد الإلكترونية حيث حققت هذه الأخيرة السرعة في المعاملات وقللت التكاليف وأصبحت تدر عوائد وفوائد مالية لم تكن تحققها من قبل وسائل الدفع التقليدية, ومن ثم حققت مزايا سواء بالنسبة للبنك أو للعملاء أو حتى للإقتصاد الوطني ومن ثم كان هناك تضارب في الآراء حول إمكانية زوال إستعمال وسائل الدفع التقليدية في المعاملات المصرفية في ظل وسائل الدفع الإلكترونية.

وفي فصلنا هذا سوف ندرس أهم الجوانب المتعلقة بنظام الدفع الإلكتروني ومدى تطبيقه في المؤسسات المالية المصرفية والبنكية الجزائرية حيث قسمنا هذا الفصل كما يلي :

- **المبحث الأول** : النظام الدفع الإلكتروني بين الأهمية و الوسائط
- **المبحث الثاني**:أنواع نظام الدفع الالكتروني، وسائله و مزاياه.

المبحث الأول: النظام الدفع الإلكتروني بين الأهمية و الوسائط

تعتبر وسائل الدفع الطريقة التي من خلالها يستطيع الأفراد تسوية إلتزاماتهم أو دفع أثمان السلع والخدمات التي يحصلون عليها. وقد تطورت وسائل الدفع على مر الزمان وذلك تبعا لتطور الحياة الإقتصادية و ظروف السوق و التطورات التكنولوجية ,وقد حظيت بالقبول الإجتماعي لها فقد بدأت بنظام المقايضة ,ثم بعد ذلك ظهرت النقود السلعية مثل الذهب والفضة ، وبسبب محدودية هذا النظام ظهرت النقود الورقية التي تستمد قوتها من القانون,ومع التطورات غير المسبوقة في تكنولوجيا المعلوماتية تمخضت عنها وسائل دفع الإلكترونية والتي تمثل الصورة الإلكترونية لوسائل الدفع التقليدية حيث توجد على أشكال مختلفة تتلاءم مع طبيعة العمليات و الصفقات الإلكترونية حيث يعتبر إستخدام تكنولوجيا معلوماتية و الإتصال في المجال المصرفي, وكذا التوجه نحو ما يعرف بالتجارة الإلكترونية من العوامل التي ساعدت على إنتشار و تطور وسائل الدفع الإلكترونية.

المطلب الأول: مفهوم نظام الدفع الإلكتروني و أهميته

مع التطور الذي طرأ على تكنولوجيا الإعلام و الإتصال ثم إستحداث وسائل دفع جديدة نقد أكثر ملائمة لطبيعة ومتطلبات المصارف الإلكترونية بمفهومها الشامل لتسوية المعاملات التجارية، والمالية بين المتعاملين.

أولا: تعريف نظام الدفع الالكتروني: إن عملية الدفع لا يفرضها القانون، بل تنتج عن مميزات ثقافية وتاريخية وإجتماعية تحظى بالقبول الإجتماعي لها، وهذا سنبرهنه من خلال التعاريف الخاصة بنظام الدفع الإلكتروني:

- **تعريف النظام:** هو عبارة عن مجموعة من العناصر المتفاعلة فيما بينها من أجل تحقيق هدف محدد، وهذه العناصر تمثل مداخلات النظام يتم المزج فيما بينها على أساس مجموعة من الموارد و الإجراءات قصد تحقيق نتائج مرغوبة تسمى مخرجات النظام[1].
- **تعريف الدفع:** تدل كلمة الدفع على إعطاء دين أو تسوية إلتزام [2].

---

[1] علي فاضل دخيل الموسمي،**نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في تقرير امن المعلومات المالية**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة ماجستير،تخصص علوم المحاسبة ,جامعة القادسية ،العراق ،2016، ص 18.

[2] سماح شعبور، مصباح مرابطي، " **وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، تخصص تمويل مصرفي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة العربي التبسي, تبسة ، الجزائر، 2015/ 2016 , ص 5 .

- **تعريف نظام الدفع الإلكتروني**: هناك عدة تعريفات نذكر منها:

"تحويل الأموال بطريقة رقمية أي باستخدام أجهزة الحاسوب و إرسال البيانات عبر خط تليفوني أو شبكة ما أو طريقة ما لإرسال البيانات[1]".

"هو نظام يشير إلى أن عملية الدفع تتم إلكترونيا دون إستخدام الورق (النقد والشيكات المستندات و غيرها)" [2].

و في تعريف آخر : "هو نظام دفع مبني على تقنيات إلكترونية وتقنيات الإعلام الآلي التي تستعمل القرض صناعة الدفع الإلكتروني ,ثم من خلاله تحصيل قيم وسائل الدفع التي تم ضبطها عن طريق المبادلات البنكية عبر سند المعلومات بدل سند ورقي "[3].

تعريف شامل: "هو عبارة عن منظومة متكاملة تتكون من مجموعة من الإجراءات و البرامج التي توفرها المؤسسات المالية والمصرفية يتم مقتضاها نقل وتحويل الأموال بصفة رقمية باستعمال أجهزة إلكترونية الهدف منها تسهيل عمليات الدفع , حيث تعمل هذه المنظومة تحت مظلة من القواعد و القوانين التي تضمن تأمين و حماية هذه العمليات".

تتضمن طريقة الدفع الإلكتروني في خمسة أطراف هي: [4]

- **العميل أو الزبون**: هو الطرف الذي يقوم بعملية الدفع الإلكتروني ثمنا لبضاعة أو خدمة قام بشرائها عبر الإنترنت أو عبر الشبكة اللاسلكية .
- **التاجر أو البائع**: هو الطرف الذي يقوم باستقبال السلعة من العميل ثمنا لبضاعة أو خدمة قام بتقديمها للمشتري.
- **المصدر أو المحرر**: هو الهدر لأداة الدفع الإلكتروني وقد يكون مؤسسة بنكية أو غير بنكية .

---

[1] بن عيسى عنابي، عامر هواري، **مدى إدراك مستخدمي الإنترنت بالجزائر لأهمية التعامل بوسائل الدفع الإلكترونية** " مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع الإلكتروني في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر عرض تجارب دولية ، كلية العلوم الإقتصادية ، يومي 27/26 أفريل 2011، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر،بدون الصفحة.

[2] ناظم محمد نوري الشمري ،عبد الفتاح زهير عبد اللات ،**"الصيرفة الإلكترونية الأدوات و التطبيقات و معيقات التوسيع"** ,دار وائل للنشر و التوزيع ,عمان, الأردن , 2008 ,ص 46.

[3] بصيري محفوظ,**"نظام الدفع الإلكتروني الجزائري كآلية لتطوير وسائل الدفع الجديدة"** ,مجلة عربية للأبحاث و الدراسات في العلوم الإنسانية و الإجتماعية, بدون ذكر جهة المصدر للمجلة , جامعة البويرة, عدد4، أكتوبر 2019 ،ص 63 .

[4] سارة بن غيدة، **"أثر الإدارة الإلكترونية على أداء البنوك"**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة ماجستير، كلية علوم التسيير, جامعة الجزائر 3 ،الجزائر, 2017/ 2018,ص 67.

- **المنظم**: وعادة تقوم بدوائر حكومية بتنظيم عملية الدفع الإلكتروني من خلال قانون يضبطها و يتحكم في عمليتها .
- **الحاسبات المصرفية للمشتري والبائع أو التصفية التلقائية**: وهي شبكة إلكترونية تنقل الأموال بين البنوك. [1]

ثانيا: خصائص وسائل الدفع الإلكتروني:

تتميز وسائل الدفع الإلكتروني بما يلي:

1. يتسم الدفع الإلكتروني بطبيعة الدولة أي أنه وسيلة مقبولة في جميع الدول,حيث يتم إستخدامه لتسوية الحسابات في المعاملات التي تتم عبر فضاء إلكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم.
2. يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات عن بعد حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدة في المكان ويتم الدفع عبر شبكة الإنترنت وفقا لمعطيات إلكترونية تسمح بالإتصال المباشر بين طرفي العقد[2].

ويتم الدفع الإلكتروني بأحد الأسلوبين:

- ✓ الأسلوب الأول: من خلال البطاقات البنكية العادية,حيث لا توجد مبالغ مخصصة مسبقا لهذا الغرض بل إن المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه البطاقات قابلة للسحب عليها بوسائل أخرى (الشيك)[3].
- ✓ الأسلوب الثاني: من خلال نقود مخصصة سلفا لهذا الغرض حيث يكون الثمن فيها مدفوعا مسبقا[4].

---

[1] سارة بن غيدة ، المرجع السابق ، ص67.

[2] السعيد بريكة، "**واقع عمليات الصيرفة الإلكترونية و آفاق تطورها في الجزائر**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ،تخصص تأمينات وبنوك ,جامعة أم البواقي، الجزائر،2011،ص140.

[3] صلاح إلياس، "**مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الوسائل الحديثة**"، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع الإلكتروني في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر عرض تجارب دولية ،كلية العلوم الإقتصادية ، يومي 27/26 أفريل 2011، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، بدون الصفحة.

[4] طارق عبد العال حمادة، "**التجارة الإلكترونية**" ، الأبعاد التكنولوجية والمالية والتسويقية والقانونية، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2008 ،ص 5

3. تتطلب توفير أجهزة تتولى هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأطراف و توفير الثقة فيما بينهم.
4. يتم الدفع الإلكتروني من خلال نوعين من الشبكات هما:

- ✓ شبكة خاصة ويقتصر الإتصال بها على أطراف التعاقد و يفترض ذلك وجود معاملات و علاقات تجارية ومالية مسبقة بينهم
- ✓ شبكة عامة حيث يتم التعامل بين العديد من الأفراد لا توجد بينهم قبل ذلك روابط معنية.

ثالثا:العوامل المساعدة على تطور وسائل الدفع: هناك العديد من العوامل التي أدت إلى تطور وسائل الدفع وتحولها من الشكل التقليدي إلى أشكال أخرى تؤدي نفس الوظيفة لكن بطرق مختلفة أكثر تطورا , ولعل أهم هذه العوامل مايلي:

- **تراجع فعالية وسائل الدفع التقليدية:** قضى ظهور وسائل الدفع التقليدية على الكثير من المشاكل الناجمة عن حمل النقود, كالسرقة والضياع وثقل عبئ حملها إن كانت بمبالغ كبيرة , فأصبحت بذلك بديلة عن النقود وبالتالي سهلت الكثير من العمليات خاصة منها التجارية ولكن مع مرور الوقت أصبح لهذه الوسائل مشاكل كثيرة منها: إنعدام الأمن, عدم إجراء المدفوعات في الوقت الحقيقي, إنعدام الملائمة, إرتفاع تكلفة المدفوعات[1].
- **إستخدام شبكة الإنترنت في المجال المصرفي:**فهي تسمح بتمرير المعلومات بطريقة سهلة واقتصادية من وإلى أي مكان بالعالم، الأمر الذي أدى بالبنوك إلى استخدامها في تقنيات الدفع مما زاد من إنتشار وسائل الدفع الإلكتروني.
- **التوجه نحو التجارة الإلكترونية** : إن إنتشار التجارة الإلكترونية عبر وسائل الإعلام والإنترنت ساهمت في إيجاد البيئة التطبيقية لصناعات وسلع وخدمات، والتجارة الإلكترونية تسعى إلى تبادل المعلومات عبر المنظمات الحكومية ومنظمات الأعمال الخاصة والعامة بغية تخفيض تكلفة النقل وتخفيض الآثار السلبية وتعظيم عولمة الشركات [2] .

---

[1] أحمد عبد العليم العجمي" **نظام الدفع الإلكتروني وإنعكاساتها على سلطات البنك المركزي**"، دار الجامع الجديدة، مصر، 2013.ص 55

[2] محمد إبراهيم عبد الرحيم،" **الإقتصاد الصناعي التجارة الإلكترونية**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 150.

- **الإستفادة من وسائل الأمان عبر شبكة الإنترنت:** تعتبر وسائل الدفع الإلكترونية عن الوسائل التقليدية بالإستفادة من وسائل الأمان المبتكرة حديثا لإستعمالها عبر شبكة الإنترنت وخاصة لإضفاء الثقة على المعاملات المصرفية والتجارية التي تتم عبر هذه الشبكة والتي تكون وسائل الدفع الإلكتروني طرفا فيها, وقد كان إنتشار التجارة الإلكترونية سببا كافيا لإبتكار مثل هذه الوسائل كالتوقيع الإلكتروني, التشفير الإلكتروني و الجداريات النارية وغيرها [1].
- **ظهور المنظمات والمؤسسات المالية العالمية في مجال المدفوعات** :من بين العوامل المساهمة في إنتشار وسائل الدفع الإلكتروني ظهور مؤسسات ومنظمات عالمية أصبحت تهتم بإنتاج وتسويق هذه الوسائط لمختلف بلدان العالم والجهات المصدرة للبطاقات البنكية والتي تعد أشهر وسائل الدفع الإلكتروني ويمكن تقسيمها كما يلي:
  - المنظمات العالمية المصدرة للبطاقات وأشهرها شركتي فيزاكارد والماستر كارد.
  - المؤسسات المالية العالمية أشهرها أميريكان ، اكسبريس ولديفور كليب.
  - مؤسسات تجارية كبرى CCB [2].

رابعا: أهمية أنظمة الدفع الإلكترونية:

لا بد أن ظهور نظام الدفع الإلكتروني له تأثير على الإقتصاد بشكل عام و المصارف بشكل خاص, خصوصا و أن هذا يتم تداوله إلكترونيا، تظهر أهمية نظام الدفع الإلكتروني كما يلي:

1. **بالنسبة للمصارف:** تعود أهمية إنشاء أنظمة الدفع الإلكترونية في القطاع المالي والمصرفي إلى إرساء أسس منظومة مصرفية ومالية إلكترونية وطنية ,تتميز بالحداثة تستطيع مواجهة التحديات و التطورات على المستوى العالمي وتسهيل إستعمال الوسائل الإلكترونية في إجراء المدفوعات و التشجيع على إستخدامها في النظام المالي والمصرفي بشكل خاص و النظام الإقتصادي بشكل عام، والحفاظ على الإستقرار المالي النقدي وتعزيز دور البنوك في إدارة و تحديث أنظمة الدفع والإشراف و الرقابة عليها سعيا لتسيير [3] .

---

[1] وهيبة عبد الرحيم ، **إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية الإلكترونية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير علوم التسيير ، تخصص نقود ومالية ،جامعة الجزائر3 ، الجزائر، 2006، ص 67.

[2] أبو سلمان عبد الوهاب إبراهيم،" **البطاقات البنكية الإفتراضية والسحب المباشر من الرصيد**"، دار القلم، دمشق، سوريا، 2003، ص 34، ص33.

[3] محمد الشايب، "**الدفع الإلكتروني كآلية للحد من أزمة السيولة و إكتناز النقود في الإقتصاد الجزائر**"، مجلة إقتصاديات المال والأعمال،العدد4 ، جامعة سطيف 1 ، الجزائر، ديسمبر"2017، ص218 .

إجراءاتها و قواعدها كذلك التنسيق مع الوزارة المالية بهدف تطبيق أنظمة الدفع لديها،ولدى الجهات الحكومية ،ذات العلاقة، وإنشاء الإدارات اللازمة ضمن هيكلة البنك لمزاولة الأنشطة المالية والصرفية في بيئة إلكترونية والإشتراك في الهيئات و المؤسسات ذات الصلة بنظام الدفع ووضع نظام مقاصة آلي يلي التطورات التقنية في النشاط المصرفي والمالي ويرفع كفاءته التشغيلية[1].

كما تعتبر وسائل الدفع الإلكترونية مصدر توليد مداخل إضافية أخرى تتمثل في:[2]

- ✓ الإستقلال المسبق للأموال التي تمثل قيمة هذه البطاقة من قبل مؤسسة الإصدار,فهي تتحصل على قيمتها مقدما في وقت مسبق،كما تتحصل على عمولة تغطي جزء منها تكاليف الإصدار،والجزء الآخر يغطي تكاليف إعادة الشحن.
- ✓ الحصول على دخل وذلك من خلال إستبعاد رسوم إصدار البطاقة و تجديدها وتختلف هذه الرسوم من مصدر لآخر، حينما يكون مستوى المنافسة عاليا بين المصدرين تلك الرسوم تناقص كثيرا،وربما يكون الإصدار مجانيا،كما تتحصل المؤسسات المصدرة لها على عائدات ناجمة عن الإستثمار بالأسهم المستقلة في إصدار وسائل الدفع الإلكتروني.

2. بالنسبة للإقتصاد:

- ✓ عدم خضوع وسائل الدفع للحدود حيث يمكن تحويل النقود الإلكترونية في أي مكان و أي وقت وذلك لاعتمادها على الإنترنت.
- ✓ تسهيل تسويق المنتجات عبر الإنترنت باعتبار أن تسهيل الدفع من خلال الشبكة المفتوحة يعد عنصرا مكملا لتطوير التجارة الإلكترونية، فالدفع بوسائل الدفع الإلكترونية يسهل إنطلاقة التجارة الإلكترونية التي أحدثت تحولات هامة في قواعد لعبة المنافسة واستمرار التواجد في السوق العالمية.
- ✓ تفادي مخاطر التحميل النقدي أو الدفع بالشيكات بدون رصيد.
- ✓ التقليل من نفقات التداول اليدوي، النقل والتخزين و التأمين على العملات وهذا من شأنه تطوير فعالية العملية للقطاع المالي[3]

---

[1] نفس المرجع السابق، ص218.

[2] دوالف عبد الصمد ، "**النظام القانوني لوسائل الدفع الإلكتروني**", أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة أبو بكر بلقايد ،تلمسان ،الجزائر،2015 ، ص 50 .

[3] نفس المرجع أعلاه، ص 55، ص54.

المطلب الثاني: الوسائط المصرفية الالكترونية

مع تطور أساليب تكنولوجيا المعلوماتية وتوسيع إستخدامها عبر شبكة الإتصالات ظهرت وسائط مصرفية إلكترونية إذ تمثل برنامج لحاسوب أو أي وسيلة إلكترونية أخرى تستعمل من أجل تنفيذ الإجراء و الإستجابة بقصد إنشاء أو إرسال أو تسليم رسالة معلومات دون تدخل شخصي ويتم تداولها من خلال عدة أشكال من أهمها:

1. **أجهزة الصراف الآلي**:هي أجهزة آلية للصرف، والغرض منها تقديم خدمات السحب و الإيداع في حسابات عملاء المصرف وذلك بموجب الترتيب الذي يتبعه المصرف، حيث يمكن السحب و الإيداع بموجب بطاقات صممت لهذا الغرض و في كافة الأوقات.

   يمكن نشرها بالأماكن المختلفة سواء بالجدار أو بشكل مستقل، وتكون متصلة بشبكة حاسب المصرف، ويقوم العميل باستخدام البطاقة للحصول على الخدمات المختلفة مثل: السحب النقدي،الإيداع النقدي، الاستفسار عن الحساب، غيرها من الخدمات وقد أصبحت هذه الأجهزة منذ بدء تشغيلها عام 1975 من المستلزمات اليومية في تنفيذ العمليات المصرفية الحديثة للأفراد.
2. **نقاط البيع الإلكترونية**: هي الآلات التي تنتشر لدى المؤسسات التجارية بمختلف أنواعها و أنشطتها، ويمكن للعميل إستخدام بطاقة بلاستيكية أو ذكية للقيام بأداء مدفوعات من خلال الخصم من حسابه إلكترونيا بتمرير هذه البطاقة داخل هذه الآلات المتصلة إلكترونيا بحاسوب المصرف, ومن خدماتها ضمان الشيكات,الدفع, القيد المباشر عن طريق التحويل الإلكتروني من حساب المشتري إلى حساب التاجر.
3. **الصيرفة المنزلية أو المكتبية**:أتاحت تقنيات الإتصال الحديثة للمصارف فرصة توفير خدمات مبتكرة وحديثة لعملائها والتي من بينها الصيرفة المنزلية عبر الإنترنت، وهي ذلك الحاسب الشخصي الموجود بالمنزل أو العمل أو أي مكان ،والذي يتصل بجانب المصرف ليتمكن من خلال كلمة سر أو رقم سري أو كليهما من إتمام العمليات المصرفية المطلوبة[1] .
4. **البنك المحمول**: يقوم العميل بتنفيذ عملياته المالية و متابعة أرصدته وتلقي الخدمة المصرفية من خلال جهاز هاتفه المحمول.
5. **البنك الناطق**:وهو يعني تقديم مجموعة منة الخدمات المصرفية من خلال الإتصال الهاتفي على أرقام محددة للبنك تمكنه من الحصول على خدماته التي يرغب بها.

[1] وهيبة عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره , ص 67 .

6. **خدمات الرسائل القصيرة:** تقدم البنوك خدمات لعملائها وهي استقبال رسائل قصيرة من المصرف،وتتنوع هذه الرسائل ما بين رسائل دعائية و ترويجية لخدمات البنك وعملائه، ورسائل مباشرة تقوم بإبلاغ العميل بالحركات التي تحدث في حسابه أول بأول،كما توفر هذه الخدمة إشعارات للعملاء باستحقاق الشيكات الواردة على حسابه وتواريخ إستحقاق القروض، و إبلاغه في حال إصدار بطاقات له.
7. **مركز خدمة العملاء (مراكز الإتصال):** تقوم البنوك بتشغيل مراكز الإتصال وخدمة العملاء .عن طريق إتصال العملاء بأرقام مراكز الإتصال, وذلك بهدف الحصول على خدماتهم المصرفية والإستعلام عنها،كما يستطيع الحصول على خدمات البنك المتاحة و الإستفسار عن أخبار الفوائد، الودائع، والقروض.
8. **بنوك الإنترنت (الإلكترونية):** تعتبر بنوك الإنترنت أوسع البنوك انتشارا وأكثرها سهولة وأهمية بفضل ازدياد عدد مستخدمي الإنترنت، تقوم فكرة البنوك الإلكترونية على فكرة قيام العميل بإدارة حسابه البنكي من خلال شبكة الإنترنت سواء من منزله أو مكتبه.
9. **أجهزة تبديل عملات آلية:** جهاز تبديل عملة الذي يتواجد في فروع البنك الآلية و يقوم بتنفيذ عمليات تبادل العملات ضمن الحقوق المحددة و الأسعار المحددة في البنك.
10. **خدمات التسديد الآلي للفواتير:** هو إتفاق بين أطراف المعاملة حيث تقوم الشركة بإرسال الفواتير المستحقة على العميل بشكل دوري إلى البنك مباشرة وتحديد قيمة هذه الفواتير كمتطلبات العملية آليا دون الرجوع للعميل[1].

[1] شادي سلامة، "**إدارة مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية وفق مقررات لجنة بازل**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، السعودية، ص 225 .

المبحث الثاني:أنواع نظام الدفع الإلكتروني ، وسائله و مزاياه

نتيجة التطورات الذي حدثت في مجال التجارة الإلكترونية ، التي تخصص فيها وسائل دفع إلكترونية وفيه يتم بواسطتها تسوية المدفوعات في التجارة الإلكترونية بشكل عام وتسوية المعاملات المصرفية بشكل خاص.

المطلب الاول: أنواع نظام الدفع الإلكتروني ، وسائله

واتخذت وسائل الدفع الالكتروني أشكالا مختلفة تتلاءم مع طبيعة المعاملات وتسوية المدفوعات حيث كان أول ظهور لها في شكل بطاقات بنكية، ومع التطور في مجال تكنولوجيا الإتصالات أخذت أشكالا جديدة متطورة، من بين هذه الوسائل نجد:

أولا:البطاقات البنكية : تماشيا مع تطور الانترنت وبروز التجارة الإلكترونية تم استحداث وسائل دفع إلكترونية لملائمة طبيعتها ومتطلباتها على مستوى المصارف ويتعلق الأمر باستخدام البطاقات البنكية.

1. **تعريف البطاقة البنكية (البطاقة الائتمانية)**: هي عبارة عن بطاقة بلاستيكية أو ورقية مصنوعة من مادة يصعب العبث بها، تصدرها البنوك و المؤسسات المالية،أو شركة الإستثمار يذكر فيها إسم العميل الصادرة لصالحه و رقم حسابه فهي وسيلة نقدية تمكن حاملها من إستخدامها المباشر في اقتناء معظم حاجاته أو مقابل ما يحصل عليه من خدمات، وهذا يتضمن عدم حمل المبالغ الكبيرة من الأموال فيها تأمينا ضد مخاطر السرقة أو الضياع أو الإتلاف[1].

[1]وفاء عبدلي ، **وسيلة الدفع الدفع الإلكترونية بين حتمية العولمة المصرفية و واقع الوظيفة النقدية في الجزائر** ،كلية الحقوق ،جامعةالإخوة منتوري، قسنطينة1، العدد 4 ،الجزائر، بدون ذكر السنة ، ص149،ص150.

الشكل رقم 1: أحد أشكال البطاقات الإلكترونية

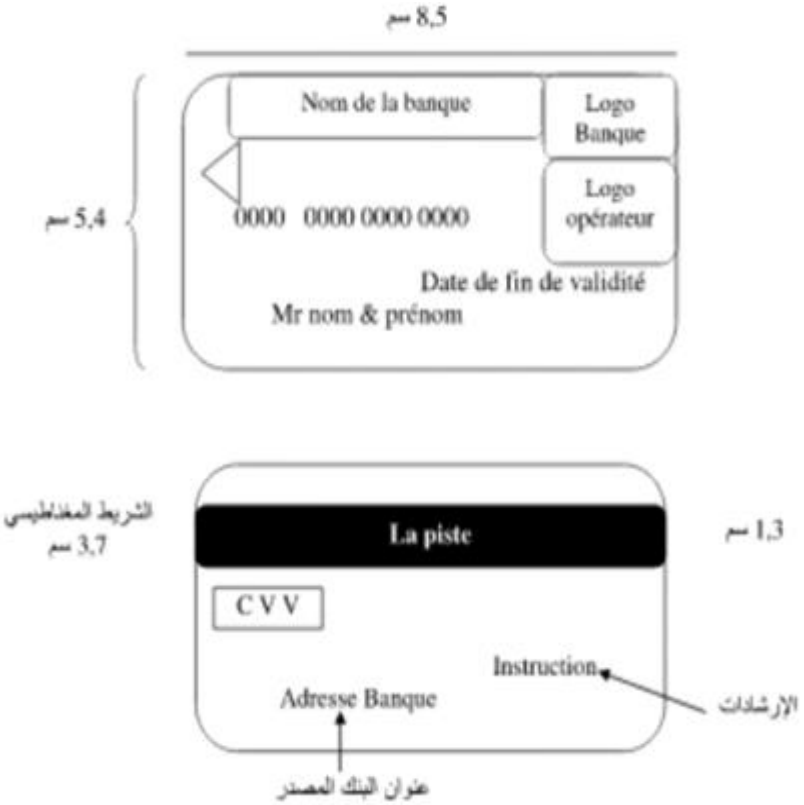

المصدر: حسام الدين معمري،**دور أنظمة الدفع الحديثة في البنوك وتأثيرها على التعاملات الإقتصادية** ،مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة ماجستير ، تخصص مالية وبنوك كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , جامعة قاصدي مرباح , ورقلة , الجزائر, 2009/ 2010 , ص 38 .

2. أنواع البطاقات البنكية : لهذه البطاقات أنواع و تقسيمات وهي:

1.2 البطاقة الإئتمانية: هي عبارة عن بطاقة بلاستيكية ذات حجم قياسي تتكون من شريط مغناطيسي، يحتوي رمزا يقرأ آليا ، تتيح لحاملها الحصول على إئتمان[1].

يوجد العديد من الأنواع الخاصة ببطاقة الإئتمان وفيما يأتي معلومات عنها:[2]

[1] إيمان الحياري ، **"أنواع بطاقات الإئتمان "**: مقال متوفر على الموقع: http//mawdoo3.com, 26:20 , 2020/01/02 .

[2] أحمد عبد الله محمد اليوسف،"**تربح البنك من بطاقة العميل الإئتمانية**"، مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة القصيم ،العدد7، يونيو 2015 ، السعودية ص 6.

- **بطاقة الإئتمان غير المتجددة:** تعتبر هذه البطاقة أكثر بطاقة منتشرة في العالم غالبا ما تصدرها المصارف التقليدية و الإسلامية، وهي بطاقة تمكن حاملها من استخدامها لعمليات الشراء المختلفة وتلقى في شتى أنحاء العالم، إضافة إلى عمليات السحب النقدي من خلال الأجهزة التابعة للبنوك المصدرة في جميع أنحاء العالم ومن البطاقات المشهورة لهذا النوع بطاقة إكسبريس خضراء،ومن أبرز خصائص هذه البطاقة :

✓ يمنح المصدر (البنك)صاحب البطاقة إئتمانا لحد معين يخوله حتى في حدود أجل قصير ما بين وقت الشراء وأجل سداد رصيد الحساب في فترة قد تصل في بعض الأحيان 35الى 60 يوم .

✓ يكشف العميل حساب البطاقة بصورة دورية (شهرية)، أما إذا تأخر صاحب البطاقة في وفاء الدين زيادة عن الأجل الممنوح له فإن المصدر يحمله غرامة تأخير منصوص عليها في إتفاقية الإصدار.

✓ يدفع العميل رسوم الإشتراك مرة واحدة و رسوم تجديد سنوية.

✓ لها تسهيلات إئتمانية مميزة، فهي لا تعدو إن تستعمل في تسديدا المستحقات في حدود مبلغ معين ولفترة محددة وبالتالي هي أداة إقراض وأداة وفاء معا لهذا أطلق عليها البعض بطاقة وفاء[1].

- **بطاقة الإئتمان المتجددة:** هذا النوع هو الأكثر انتشارا في العالم ،و لهذه البطاقة نفس خصائص و مميزات النوع السابق إلا أنها تختلف عن البطاقة السابقة في أن الدين الناشيء عن الإئتمان دوار (قابل للتجديد) بحيث لا يجب على صاحب البطاقة تسديد مبلغ الدين كله عقب إستلام الفاتورة و خلال فترة السماح المجانية ، ومن أنواع هذه البطاقة نجد بطاقة ماستر كارد (الفيزا كارد) و في الواقع هذه البطاقة عبارة عن قرض يستطيع المستهلك استعماله كيفما شاء وله أن يؤخر سداد هذا القرض مقابل فائدة ربوية يدفعها على الدين الثابت على ذمته، فحامل البطاقة غير مطالب بسداد القرض فورا بل خلال أجل معين يكون متفق عليه [2].

[1] نفس المرجع السابق، ص 6،ص7 .

[2] شوكت مصطفى عرفان، **"بطاقة الإئتمان البنكية في الفقه الإسلامي"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة ماجستير ،كلية الفقه والتشريع، جامعة النجاح الوطنية،نابلس ، فلسطين، 2007، ص 23

الشكل رقم2: عملية إستخدام بطاقة الإئتمان

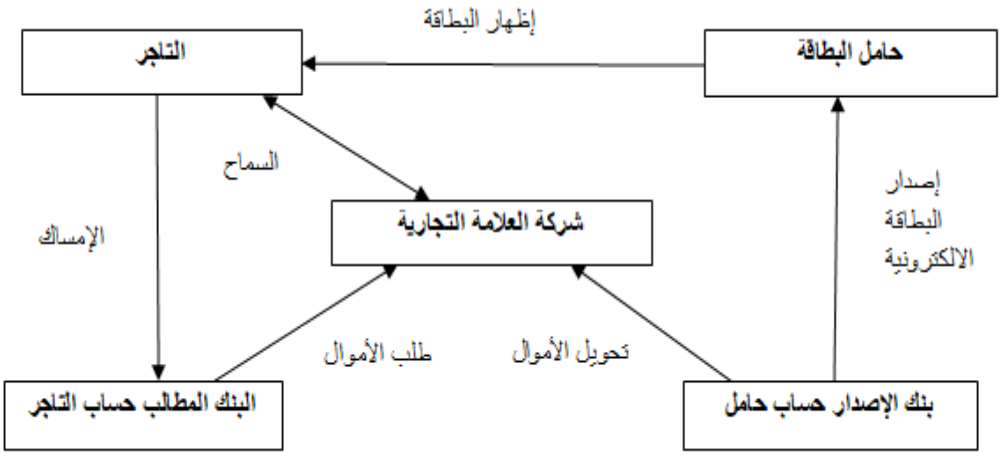

المصدر: عزة العطار، **التجارة الإلكترونية بين البناء والتطبيق**، الأكاديمية العربية للعلوم و التكنولوجيا والنقل البحري، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 232.

يوضح هذا الشكل عملية إستخدام بطاقة الإئتمان، حيث تتم عبر ستة مراحل تتمثل المرحلة الأولى في إصدار البطاقة الإئتمانية من طرف بنك الإصدار إلى حامل البطاقة والمرحلة الثانية إظهار البطاقة من طرف حاملها التاجر ، و المرحلة الثالثة تتمثل في السماح بالتعامل بها من طرف شركة العلامة التجارية وقبولها من طرف التاجر، قيامه بالتحويل للبنك المطالب,ويقوم هذا الأخير بطلب الأموال من طرف شركة العلامة التجارية وهي المرحلة الخامسة. أما المرحلة السادسة والأخيرة فهي تحويل الأموال من البنك المصدر إلى شركة العلامة التجارية.

2.2 البطاقة غير الإئتمانية:هذا النوع من البطاقات يعتبر أوسع البطاقات إنتشارا في العالم لأنه يقلل من مخاطر الديون المعرضة لدى البنوك المصدرة للبطاقات , ويتميز هذا النوع بأنه لا يعطي العميل أي إئتمان ، ويمكن تقسيم هذه البطاقات كما يلي:

- **البطاقة المدنية**: هي بطاقة التي تصدرها المصارف وتسمح بموجبها لحاملها تسديد مشترياته من خلال السحب على حساباته الجارية في المصرف مباشرة أي أنه بدلا من الإقتراض من مصدر البطاقة و التسديد لاحقا(كما هو الحال في البطاقة الإئتمانية) فإن العميل يحول الأموال العائدة له[1] إلى البائع

[1] عمر يوسف عبد الله،" **الدفع بالتقسيط عن طريق البطاقات الإئتمانية**" ،دار النقائص للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2005،ص49

(التاجر) عند إستعماله لهذه البطاقة ،فإذا كانت البطاقة المدنية على الخط فإن تحويل الأموال يتم عادة في خلال اليوم نفسه الذي يتم فيه تنفيذ معاملات الشراء،إما إذا كانت البطاقة المدنية خارج الخط فإن التحويل يتم خلال عدة أيام لاحقة [1].

- **بطاقة الصراف الآلي:** هي بطاقة يصدرها البنك لعملائه لتنفيذ بعض العمليات المصرفية المحدودة من منافذها المختلفة (ليس من خلال الإنترنت).

تتيح هذه البطاقة للعملاء التعامل مع حساباتهم من طرف البنك في أي وقت سواء في مواقيت العمل الرسمية أو غيرها، وخلال الإجازات و العطلات على مدار24سا.من بين خدماتها الإستفسار عن الرصيد،السحب ،الإيداع،طلب دفتر الشيكات ،طلب كشف الحساب، طباعة كشف حساب مختصر، تغيير الرقم السري ،التحويل من حساب لآخر، سداد الإلتزامات الشهرية [2].

- **البطاقة مدفوعة القيمة مسبقا:** هي بطاقات يتم دفع قيمتها مسبقا عند شرائها وتخزن فيها قيمتها، التي تتكون من فئات مختلفة مثل البطاقات التي تستخدم في التليفونات ووسائل نقل و آلات التصوير الفوتوغرافي الأوتوماتيكية، وقد تستخدم هذه البطاقة لمرة وحدة أو عدة مرات حسب القيمة المخزنة فيها [3].
- **بطاقة الخصم الفوري:** هي بطاقة تمنح لحاملها إئتمان، بل يتم خصم قيمة الصيغة من حساب العميل في البنك على الفور [4] .

كما لا يمكن إعتبارها بشكل من الأشكال أداة إئتمان لأنها لا تعطي للعميل أجلا لفترة من الزمن ، وفي الواجب على العميل حامل هذه البطاقة أن يكون قد سبق له فتح حساب في البنك مصدر البطاقة ويكون الحساب جاريا ومما يشترطه البنك مصدر البطاقة على العميل أن يكون رصيده في هذا البنك

---

[1] نفس المرجع السابق،ص49 .

[2] عبد الهادي عبد البشير،"**أثر التجارة الإلكترونية المصرفية في تطوير نظام المعلومات المحاسبية في المصارف العاملة في قطاع غزة**"،مذكرة نيل شهادة الماجستير ،كلية المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة ،فلسطين، 2017 ،ص 30.

[3] سماح ميهوب، **أثر تكنولوجيا المعلومات والإتصال في الأداء التجاري و المالي للمصارف الفرنسية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ، تخصص إقتصاد،كلية العلوم الإقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة ،الجزائر، 2014 ، ص92 .

[4] بوكرة كامليا، "**تأثير إستقلالية البنك المركزي على فعالية تنفيذ السياسة النقدية**"، مذكرة نيل درجة الماجستير ،بدون ذكر التخصص ،كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2016 ،ص105.

مساويا في حده الأدنى للحد الذي يريد حامل البطاقة الشراء لهذا سميت ببطاقة الخصم,لأن البنك يستطيع الخصم المباشر من حساب العميل الجاري المفتوح لديه[1].

- **بطاقة ضمان الشيكات:** هي بطاقة يتعهد بموجبها البنك أو الذي مصدره البطاقة للحامل أن يضمن سداد الشيكات المدفوعة من قبله على هذا البنك، وفقا لشروط تلك البطاقة،والتي تحتوي إسم العميل،و توقيعه، ورقم حسابه، والحد الأقصى الذي يتعهد البنك الوفاء بالدين لذا هو نوع من أنواع الضمان للمصادر في ورقة مستقلة[2].

3.2 البطاقة الذكية: يمثل التطور السريع في صناعة و استخدام البطاقات الإلكترونية دورا كبيرا في ظهور بطاقات أكثر تطورا من حيث المعاملات الممكن تغطيتها،أو من درجة السلام في إجراء المعاملات النقدية لتعرف بالبطاقة الذهبية [3].

تم ابتكارها عام" 1974" يمكن استخدامها كبطاقة إئتمان أو سحب تظهر على سطح هذه البطاقة رقائق إلكترونية بشكل مستطيل متغير حيث يشكل هذا الشريط لتخزين المعلومات التي يستطيع الكمبيوتر قراءتها، وعلى عكس البطاقات الأخرى،التي تدوم مدة عامين فإن المعلومات الإلكترونية بالبطاقة الذكية تدوم عشر سنوات[4].

---

[1] أيمن أحمد محمد شاهين، **مقومات العمل الصرفي الإلكتروني كأداة تعزيز و تطوير نظام الدفع و التجارة الإلكترونية**، مذكرة نيل درجة ماجستير، بدون ذكر التخصص ،الجامعة الإسلامية، غزة ، فلسطين، 2013 ،ص ص18,17.

[2] براق عبد الله معطر، **النظام القانوني لبطاقات الدفع الإلكترونية**، مجلة جامعة الأخبار للعلوم القانونية و السياسية ،كلية القانون ،جامعة الأنبار، العراق ،العدد 7 ،بدون ذكر السنة ،ص 318.

[3] حميد فشيت، حكيم بناولة، "**واقع وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر**"، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع الإلكتروني في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر عرض تجارب دولية ،كلية العلوم الإقتصادية ، يومي 27/26 أفريل 2011، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، بدون الصفحة.

[4] مراد حطاب، "**نجاعة الطرق الحديثة للتسويق في القطاع المصرفي**"، مجلة الأكاديمية ، جامعة الشلف ،العدد 16،جوان 2016 ، ص45 .

ويوجد نوعان من البطاقة الذكية هما: [1]

- **بطاقة الإتصال المباشر**: وجود هذا النوع على صفيحة معدنية وهمية تقع في المقدمة، وعندما يمرر البطاقة في القاريء يحدث إتصال إلكتروني،و يتم تحرير البيانات من خلال القرص المعدني.
- **بطاقة الإتصال الغير مباشر**: وفي هذا النوع يوجد هوائي محفور،حيث تمر المعلومات من وإلى البطاقة عن طريق الهوائي إلى هوائي آخر مربوط بقاريء البطاقة، أو أداة أخرى ويستخدم هذا النوع في التطبيقات التي بحاجة إلى معالجة سريعة مثل الدفع في القطارات.

ويمكن القول أن البطاقات الذكية تتميز بالسمات التالية: [2]

- ✓ عبارة عن محفظة رقمية تضم قيما رمزية تمر عنها أرقام معينة توجد على شريحة البطاقة.
- ✓ تقلل فرصة التحايل و التلاعب من خلال تضمين البطاقة لبيانات أكثر وأدق تحديدا عن العميل.
- ✓ تمثل قيمة نقدية وهي تشبه النقود الورقية من حيث أنها لا تتطلب تسوية نهائية.
- ✓ يمكن إعتبارها بطاقة شخصية أو بطاقة صحية أو يمكن إستخدامها لتأمين إجراءات التحويلات المالية،داخل شبكة الإنترنت.

[1] أحمد عبد الله العوضي, **"العوامل المؤثرة في التسويق والتجارة الإلكترونية"**, مجلة الإقتصاد والمجتمع،كلية الدراسات التجارية، الكويت، العدد 06، 2018، ص 69 .

[2] كريمة صراع، **واقع و أفاق التجارة الإلكترونية في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم التجارية ،تخصص مجتمع معلومات إستراتيجية ،كلية العلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر ،2014،ص69

الشكل 3: أنواع البطاقات البنكية.

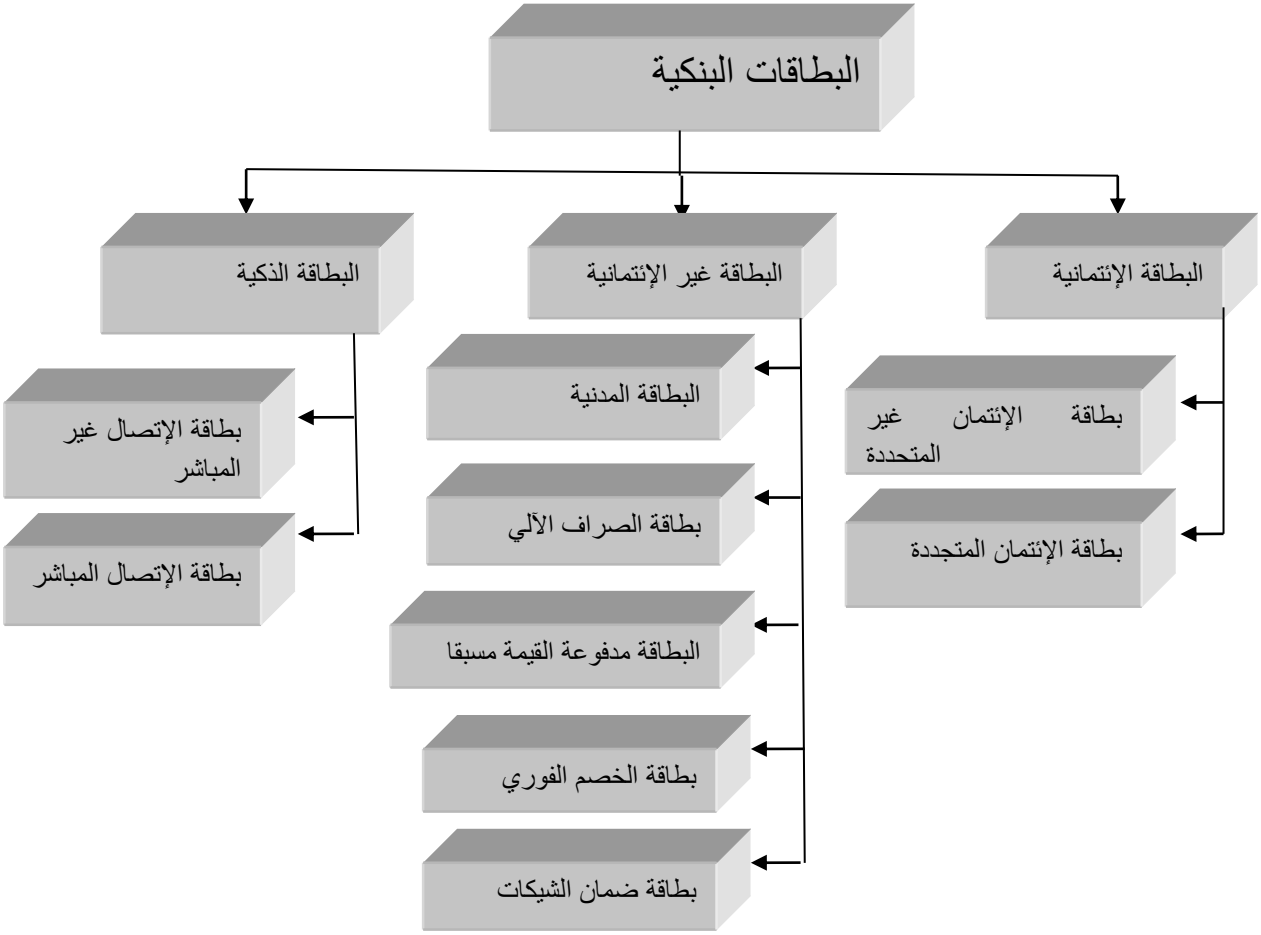

المصدر: من إعداد الطالبتين.

4.2الشيكات الإلكترونية و التحويلات المالية الإلكترونية:

أيضا من وسائل الدفع الإلكترونية التي ظهرت حديثا و التي تتميز بالطابع الإلكتروني نجد منها الشيكات الإلكترونية، التحويلات المالية الإلكترونية التي تستخدم في التجارة الإلكترونية بشكل عام و في العمليات البنكية و المصرفية بشكل خاص من أجل تسوية المدفوعات[1].

[1]يوسف مسعداوي، جميلة سعيدي ،"**وسائل الدفع الإلكترونية**"، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع الإلكتروني في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر عرض تجارب دولية ،كلية العلوم الإقتصادية ، يومي 27/26 أفريل 2011، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، بدون الصفحة.

- **مفهوم الشيكات الإلكترونية:** يمكن تعريف الشيك الإلكتروني بأنه: يقوم مقام الشيك الورقي و يكافئه، فهو عبارة عن رسالة إلكترونية موقعة توقها إلكترونيا يرسلها مصدر الشيك إلى المستفيد ليتم تحويل قيمة الشيك إلى حساب المستفيد عن طريق مصرف يعمل عبر الإنترنت والذي يقوم عندئذ بإلغاء الشيك و إعادته إلى حامل الشيك إلكترونيا ليتأكد بأنه قد تم صرف الشيك و تحولت قيمته إلى حسابه[1].

تعتمد فكرة الشيك الإلكتروني على وجود وسيط تخليص(وفي الأغلب ما يكون البنك) ،وهذا وتبقى عدة بنوك عالمية فكرة بناء مواصفات قياسية للشيكات الإلكترونية من أهمها: سيتي بنك، بنك بوسطن، البنك الإحتياطي الفدرالي الأمريكي وهذا نظرا لأهمية هذا النوع من الشيكات للعمل مستقبلا[2].

يتم التعامل بالشيك الإلكتروني بين البائع و المشتري كما يلي: [3]

- ✓ يقوم المشتري بتمرير شيك إلكتروني ويقوم بتوقيعه إلكترونيا ثم يقوم بإرساله بالبريد الإلكتروني المؤمن للبائع.
- ✓ يقوم البائع باستلام الشيك الالكتروني ويقوم بالتوقيع عليه إلكترونيا كمستفيد ثم يقوم بإرساله إلى البنك.
- ✓ يقوم البنك بمراجعة الشيك والتحقق من صحة الأرصدة و التوقعات وبناء على ذلك يقوم بإخطار كل من المشتري و البائع بإتمام إجراءات المعاملات وإنهائها.

حيث تعتمد الشيكات الإلكترونية على نظام ينفي عملها: [4]

النظام الأول: هو نظام تكنولوجيا الخدمات المالية المنظم لمشروع الشيك الإليكتروني بالتعاون مع البنك الاحتياطي الأمريكي هذا النظام الذي قام بنقل الشيك من شكله العادي إلى الشكل الإلكتروني، كما يقوم بتسليم الشيكات

---

[1] حنان مليكة ،" **بحث قانوني هام عن الشيكات الإلكترونية" ،مقال متوفر على الموقع**: www.mohamah.net, 20:28 . 2020/01/02 .

[2] مريم خوبيزي، **واقع إستخدام وسائل الدفع الإلكترونية و تنفيذ إدارة المخاطر الناتجة عنها**، مجلة المصارف، جامعة الجزائر3 ،العدد 55،ديسمبر 2018 ،ص116

[3] حياة بن سماعين ،وسيلة السبتي ،"**التجارة الإلكترونية وتطوير وسائل الدفع للمؤسسات البنكية**"، مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 1، 2012، ص 232.

[4] الخامس فاضيلي،"**الشيك الإلكتروني من الواجهة القانونية**": مقال متوفر على الموقع: 2020/01/5 ، https//Juris.ma

عبر الموقع الإلكتروني أو مرفقة برسالة عبر البريد الإلكتروني وكل ما أتخذ بموجب هذا النظام هو إستبدال التوقيع اليدوي (الخطي) بالتوقيع الإلكتروني ، و قد تمت الاستفادة في هذا النظام بالتشفير لضمان عملية تسوية الديون .

النظام الثاني: يقضي هذا النظام وجود تسجيل مسبق لمستخدمه والتاجر،يتطلب كذلك وجود وسيط وهو جهة الدفع، ويسمح للعميل بالتعامل مع شبكاته بواسطة حاسوبه الشخصي .

وتركز إجراءات هذا الأخير على نقطة أساسية تتمثل في عدم إظهار المعلومات البنكية على الوثيقة التي تتنقل عبر شبكة الإنترنت ، وإنما تظهر هذه المعلومات على الوثيقة عندما تصل إلى الوسيط بعد أن تتأكد هّاته الشركة من صحة وتمامية هذه الوثيقة بواسطة قاعدة بيانات العملاء المقيدين بهذا النظام ، ثم بعد ذلك ينقل الشيك إلى الشبكة البنكية ،حيث يتم التعامل معه بنفس طريقة الشيك العادي .

الشكل 4: نموذج لشيك إلكتروني.

المصدر: www.almrsal.com

- **التحويلات المالية الإلكترونية**:تعتبر التحويلات المالية الإلكترونية من أهم أعمال البنوك التي تعمل عبر الإنترنت حيث ينتج نقل التحويلات المالية بطريقة إلكترونية آمنة من حساب بنكي إلى حساب آخر.

يقصد بنظام التحويلات المالية الإلكترونية مجموعة القواعد و الإجراءات المعتمدة في تحويل الأموال عبر مصارف إنترنت مرخص لها للقيام بهذه العملية، يتم إصدار أمر تحويل عن طريق الكمبيوتر أو الهاتف المحمول وبفضل

تعزيز أنظمة الأمن أصبحت التحويلات المالية الإلكترونية تحظى بمصداقية أكبر ودرجة أمان لدى المتعاملين إضافة لما يوفره هذا النظام من إختصار الوقت و توفير الجهد و التكلفة [1].

وتتم عملية التحويل المالي الإلكتروني بتوقيع العميل نموذجا معتمدا واحد لمصلحة الجهة المستفيدة (التاجر مثلا). ويتيح هذا النموذج إقتطاع القيمة المحددة من حساب العميل وفق ترتيب زمني معين (يومي، أسبوعي ، شهري) . يختلف نموذج التحويل المالي الإلكتروني في الشيك في أن صلاحيته تسري لأكثر من عملية تحويل واحدة، وفي العادة يتعامل البنك والعميل مع وسطاء وظيفتهم توفير برمجيات الأزمة، و يمكن إيجاد العديد منهم على الإنترنت ،يقوم العميل بإرسال التحويلات المالية عن طريق الموقع إلى الوسيط، ويقوم هّذا الأخير بتجميع التحويلات المالية وإرسالها إلى دار المقاصة الآلية، التي بدورها ترسل نموذجا للتحويل المالي الإلكتروني إلى بنك العميل , ويقارن بنك العميل التحويل المالي (الوارد من دار المقاصة) برصيد العميل وفي حال عدم تغطية الرصيد لقيمة التحويل المالي يتم إرسال إشهار بعدم كفاية الرصيد إلى الوسيط ليقوم بدورة بإعادة الإشهار إلى العميل ،أما إذا كان الرصيد كافيا لتغطية قيمة التحويل المالي فعندها يتم إقتطاع قيمة التحويل و تحويلها إلى حساب المستفيد (البنك/ التاجر)في وقت السداد المحدد بالنموذج [2].

أما إذا رغب التاجر في تنفيذ التحويلات المالية عبر دار المقاصة الآلية دون المرور بوسيط فعندها يتوجب على التاجر نفسه أن يشتري البرمجيات التي تسمح بإجراء هذه العملية ، وتكون هذه البرمجيات مؤمنة بكلمة مرور خاصة بالتاجر بإرسال الإعتماد لاقتطاع المبلغ من حساب العميل في الوقت المحدد و تحويله لحساب التاجر وفي هذه الحالة لا حاجة للتحقق من كفاية رصيد العميل لأن الشيك المصادق يتضمن ذلك [3].

5.2 النقود الإلكترونية و المحافظ الإلكترونية: لقد شهدت الحركة المصرفية حديثا تطورا كبيرا، وكان أحد شواهد هذا التطور السماح لعملاء المصارف بإجراء عمليات البيع و الشراء خلال شبكة الإتصالات و كذلك باستخدام

[1] محمد لعربي،عبد القادر لحسين،**"أنظمة الدفع الإلكتروني و أزمة السيولة في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع الإلكتروني في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر عرض تجارب دولية ، كلية العلوم الإقتصادية ، يومي 27/26 أفريل 2011، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، بدون الصفحة.

[2] إسراء خضير مظلوم ،نهى خالد عيسى الموسوي، **"النظام القانوني للنقود الإلكترونية"**، مجلة جامعة بابل، كلية الحقوق، جامعة بابل، العدد 6،العراق، 2014، ص 272،ص 273

[3] سلوى محمود ،أحمد أبو ضيف ،" **النفوذ الإلكترونية وأثرها على المعاملات المالية، دراسة فقهية وإقتصادية"**، المجلة العلمية ، 6 اكتوبر ، جامعة الأزهر، العدد01 ،2016، ص85.

وسائل الدفع الإلكتروني التي توفرها هذه البنوك، فلم يبقى التطور عند هذا الحد و إنما ظهرت على المساحة أيضا ما يعرف بالنقود الإلكترونية أو الرقمية و المحافظ الإلكترونية.

- **تعريف النقود الإلكترونية**:هي قيمة نقدية مخزنة في وسيلة إلكترونية مدفوعة مقدما،وغير مرتبطة بحساب بنكي[1]، تشمل شحنات إلكترونية من قبل القطاع العام أو القطاع الخاص[2]، تحظى قبولا واسعا من قبل مصدرها و غير مصدرها ،مخزنة بطريقة إلكترونية، تقوم ببعض وظائف النقود التقليدية لتحقيق أغراض مختلفة في التجارة عبر الإنترنت و أماكنها التقليدية وهي في حقيقتها نقود ورقية تحملها وسائط إلكترونية [3].

تتميز النقود الإلكترونية بمجموعة من الخصائص يمكن تقسيمها إلى نوعين رئيسيين أحدهما الخصائص العملية و الأخرى الخصائص المتعلقة بالأمان[4].

✓ **الخصائص العملية**:و تتمثل في: [5]

- النقود الإلكترونية مخزنة إلكترونيا، فهي عبارة عن بيانات توضع على وسائل إلكترونية تأخذ شكل بطاقة بلاستيكية ، توضع على ذاكرة الحاسوب.
- النقود الإلكترونية غير متجانسة لأن كل مصدر هو الذي يقوم بإصدار النقود الإلكترونية، فقد تختلف من ناحية القيمة ومن ناحية عدد ونوع السلع والخدمات المنوي الحصول عليها عن طريق هذه النقود.

✓ **الخصائص المتعلقة بالأمان**: تتمثل في: [6]

- تمكن العاملين بالنقود الإلكترونية التعامل بها في أي وقت ومهما كانت الظروف والخصوصية في التعامل المباشر بين الأفراد.

---

[1] محمد علي سيمران، "**ضوابط عملية إصدار النقود و العملات الرقمية(دراسة تحليلية)** "،مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الخامس عشر حول العملات الإفتراضية في الميزان، يومي 16-17 أفريل ،2019،كلية العلوم الإدارية والدراسات الإنسانية، جامعة الشارقة،الإمارات .

[2] مصطفى يوسف كافي، **التجارة الإلكترونية في ظل التقنيات الحديثة**، مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا،2009 ، ص35

[3] شيماء جودت ،مجدي عيادة،**أحكام التعامل بالنقود الإلكترونية وأثره على المعاملات المعاصرة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستر ،كلية الشريعة و القانون، الجامعة الإسلامية ،غزة ،فلسطين، 2015،ص5.

[4] غسان محمد الشيخ ، "**التأصيل الفقهي للعملات الرقمية** "،مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الخامس عشر حول العملات الإفتراضية في الميزان،يومي 16-17 أفريل 2019,كلية العلوم الإدارية و الدراسات الإنسانية، جامعة الشارقة, ص 26 .

[5] محمد ربيع محمد صابر الحافي، "**العملات الرقمية بين الشريعة والواقع**"،مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الخامس عشر حول العملات الإفتراضية في الميزان، يومي 16-17 أفريل 2019 ,كلية العلوم الإدارية و الدراسات الإنسانية، جامعة الشارقة،الإمارات, ص 436 .

[6] بندر بن عبد العزيز اليحيى،"**العملات الإفتراضية حقيقتها و أحكامها الفقهية**" ،مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الخامس عشر حول العملات الإفتراضية في الميزان، يومي17/16 أفريل 2019،كلية العلوم الإدارية ةالدراسات الإنسانية، جامعة الشارقة،ألإمارات، ص 231.

- التأكد من صلاحية النقود أنها لم تستخدم من قبل غير أفرادها.

بالنسبة للآلية التي يتم بها الدفع باستخدام النقود الإلكترونية، فهي تتم وفق آلية بسيطة و ليست معقدة على ذلك النحو التالي:

- ✓ يبدأ التعامل بالنقود الإلكترونية من خلال إصدار المصرف (البنك) لعملة إلكترونية.
- ✓ قبل مباشرة عملية الدفع من خلال النقود الإلكترونية فإنه لابد لكل من التاجر والطرف الأخر أن يفتحا حسابات مصرفية لدى مصرف معين بالعملة التقليدية و العملة الإلكترونية[1].
- ✓ بعد تمام عملية شراء السلعة أو الخدمة من موقع التاجر على الإنترنت يدفع المشتري ثمن ما يشتريه بالنقود الإلكترونية مستخدما الرقم السري الذي يمنحه إليه البنك و الذي يمثل رقم حساب العميل لديه بالعملة الإلكترونية.
- ✓ يرسل إشعارات من طرف التاجر غلى البنك بحصول عملية الدفع طالبا تثبيت العملية [2]
- ✓ يتحقق البنك من وجود رصيد كافي في الحساب الإلكتروني للمشتري يغطي قيمة الفاتورة المدفوعة , فإن وجد هذا الرصيد يحول البنك القيمة المدفوعة من حساب الزبون إلى حساب التاجر, ثم إرسال إلى التاجر إخطار بأن عملية الدفع قد تمت أو أن قيمة الفاتورة قد قيد في حسابه.

و هنالك معوقات إستخدام النقود الإلكترونية : تتمثل فيما يلي : [3]

- عدم ثقة المستهلك بأن التقنية الجديدة مفيدة، وأن استخدامها يضمن الخصوصية و الآمان لهم فيما يتعلق بالمعلومات التي يتم إنتقالها إلكترونيا.
- إرتفاع تكلفة التطبيق و الإستخدام للمجتمع عامة و المشروعات خاصة.
- عدم وجود نظام معلومات واحدة مستخدم من طرف الجميع هذا ما يؤدي إلى التنافس في السيطرة على السوق مما يعيق عمليات تبادل المعلومات و المدفوعات.
- يمكن أن تستغل في تحويل الأموال في عمليات غير مشروعة كدعم الإرهاب مثلا و كذلك عملية غسيل الأموال، أو تجارة الممنوعات.
- إعتمادها على الإنترنت مما يعني عدم القدرة على تبادل هذه النقود في حال انقطعت النت.

[1] محمد عمر الشويرف، " **التجارة الإلكترونية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد**" ،بدون ذكر دار النشر، ليبيا، 2013،ص 8 .

[2] عامر محمد بسام معطر ، " **الشيك الإلكتروني**" ، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بدون ذكر السنة، ص 8

[3] مصطفى يوسف كافي ، "**النقود البنوك الإلكترونية في ظل التقنيات الحديثة** "، مؤسسات رسلان للطباعة والنشر، دمشق, سوريا ، 2011، ص 62 .

- **تعريف المحافظ الإلكترونية:** إن الإنتشار الواسع للعملات الرقمية و الإستخدام الإلكتروني المتزايد للعملات الحقيقية يعني وجود ضرورة لنظام يحمي عمليات التعامل بمختلف أنواع هذه العملات، والضرورة هذه تقتضي إجراءات أمنية و سهلة الوصول للمستخدمين ، ومن هنا تأتي فكرة المحفظة الإلكترونية كضمان لهذا القرض.

و تعرف المحافظ الإلكترونية على أنها وحدات رقمية تنتقل بطريقة معينة من حساب شخص إلى حساب شخص آخر[1]،حيث يتم إستخدامها مجانا من قبل المستخدمين ،في أي مكان و في أي وقت ،إضافة إلى ذلك فهي تقدم لمستخدميها خدمات التحويل و الإيداع البنكي و دفع فواتير و غيرها من الخدمات المالية خلال ثواني فحسب[2]، كما أنها تعتبر من الحسابات المدفوعة مسبقا يمكن للمستخدم أمواله مقابل أي معلومة مستقبلية عبر الإنترنت[3].

و تتمثل آلية عمل المحفظة الإلكترونية في أينما ذهب الزبون إلى البنك أو الجهة التي تقوم بإصدار المحفظة ,وتسليم أي منهما مبلغا من المال و في مقابل ذلك يتم تسليمه محفظة إلكترونية ,وكذلك تحويل جزء من المال الذي سلمه لمصدر المحفظة إلى وحدات إلكترونية يتم شحنها داخل المحفظة.

و بعد هذا الإجراء يستطيع الزبون إستخدام المحفظة في سداد ثمن المشتريات والسلع, وكذلك عن طريق تحويل هذه الوحدات الإلكترونية غلى نقود حقيقية,و بهذا تتكون علاقة قانونية بين الأطراف الثلاثة للمحفظة، وهم المصدر للمحفظة الإلكترونية (البنك)و الزبون والمستهلك الذي يدفع قيمة السلع بالوحدات الإلكترونية فالتاجر الذي يتلقى الوحدات مقابل ما قدمه من سلع[4].

[1] ماهية المحفظة الإلكترونية،مقال متوفر على الموقع: https//www.araggek.com , 17:50 , 2020/01/20

[2] موقع سداد محفظة النقود الالكترونية، مقال متوفر على الموقع : تاريخ زيارة الموقع 20 01 2020 https//www.sadad.qa:

[3] أحمد خالد، مميزات المحافظ الإلكترونية ، مقال متوفر على الموقع: https//www.vapulus.com,17:20, 20/ 01/ 2020

[4] عبد القادر وبسمة غالب ،**محفظة النقود الإلكترونية**، مقال متوفر على الموقع: https//www.kantakji.com,20/01/2020 ،16:23

المطلب الثاني:مزايا نظام الدفع الإلكتروني وعيوبه

إن الإنتشار الواسع لأنظمة الدفع الإلكترونية دليل على المزايا الجيدة التي تمنحها للمتعاملين بها، إلا أن هناك مخاطر ليس من السهل التغلب عليها

أولا: مزايا وسائل أنظمة الدفع الإلكتروني:وتتمثل فيما يلي:

1. **بالنسبة لحاملها** : يمكن تلخيصها كالآتي :[1]

- بغض النظر عن سهولة إستعماله، توفر لمستعملها أمانا أكثر من مخاطر جمع الأموال وتعرضها إلى السرقة أو الضياع
- تقليل الفواتير و الإتصالات الورقية المختلفة و إشعارات الدفع و السحب .
- تمنح مستعملها المرونة الكافية لأجل إختيار أفضل المصادر لإقتناء حاجياته من السلع و الخدمات بأسعار مختلفة كأسعار السكن في فنادق عالمية، فضلا عن وجود الصورة الشخصية لحاملها في بعض أنواع البطاقات، مما يمكنه من إستخدامها كبطاقة لإثبات الهوية عند السفر.
- تمثل مظهرا من مظاهر التقدم فهي تدلي لحاملها مكانة إجتماعية ووضع ضمير و رضى نفسي وثقة الغير في معاملاته التي تتم باستخدامها .

2 . **بالنسبة للتاجر**: أما التاجر فإن المزايا تتمثل في[2]:

جنب تعامل التجار بالبطاقات إحتفاظهم بمبالغ مالية كبيرة على مستوى محلاتهم و بالتالي يجنبهم التعرض للسرقة،كما يجنبهم التعامل أو قبول عمولات قد تكون مزورة أو شيكات بدون رصيد، فالبطاقات تقلل هذه المخاطر كما تمنح ضمان أكبر في أن البنك سيتولى عملية الدفع و بالتالي التخلص من عبء متابعة ديون الزبائن. يساعد استعمال البطاقات التجار على الرفع من رقم أعمالهم من خلال زيادة مبيعاتهم لأن حاملي البطاقات غالبا ما يتوسعون في الإستهلاك و ذلك بالنظر إلى عدم إلتزامهم بالسداد الفوري.

---

[1] فايزة بودربالة، سعدية قصاب، " **تقييم وسائل الدفع الإلكترونية (المزايا و المخاطر)**" مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع الإلكتروني في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر عرض تجارب دولية ،كلية العلوم الإقتصادية ، يومي 27/26 أفريل 2011، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، بدون الصفحة.

[2] العطرة دغنوش،"**إستخدام شبكة الإنترنت كأداة لتقييم الخدمات البنكية و أثرها على الأداء البنكي**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ،تخصص علوم اقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر ،2017 ،ص156 ص157 .

3. **بالنسبة لمصدرها (البنك)**: أما بالنسبة للبنك فإن المزايا هي[1]:

- تسمح البطاقات للبنك بتنويع منتجاته و تحسين خدماته مما يسمح له بالحفاظ على وفاء زبائنه، كما تسمح له بالتقليل من عمليات الصندوق لدى شبابيكه.
- تعتبر مصدرا للربح من خلال مجموع ما يحصل عليه الشيك من رسوم الإشتراك و الفوائد على تسديد الدفع للعمليات،إضافة إلى العمولات المحصلة من التاجر و الزبون حامل البطاقة، وكذلك الغرامات الناجمة عن تأخر الزبون عن السداد أو عن تضييعه للبطاقة.
- كما يحقق البنك عوائد جراء توظيفه للودائع التجارية الخاصة بأصحاب البطاقات،و يستفيد من فتح المحلات و التجار لحسابات جارية لديه.
- تعتبر البطاقة التي يمنحها البنك إشهارا في حد ذاتها، لأنها تحمل إسم البنك حينما يستعملها صاحبها .

ثانيا: عيوب وسائل و أنظمة الدفع الإلكتروني:هناك جملة من العوامل التي تعرقل نجاح وسائل الدفع الإلكتروني و تؤدي لإنعدام الثقة بهذه الوسائل الحديثة تتمثل في:

1. **بالنسبة لحاملها**:من المخاطر الناجمة عن إستخدام هذه الوسائل رغبة حامل البطاقة لزيادة الإقتراض و الإنفاق مما يفوق مقدرته المالية وإن كانت هذه الفائدة مرتفعة ،إلا أنه يقدم على ذلك مما يجعله غير قادر على سداد ما أنفقه في زيادة لأنها تفوق مقدرته المالية، وكذلك الفوائد التي ينشئها[3] القرض وارتفاع نسبتها يولد أكبر عيوب بطاقات الإئتمان و مخاطرها, وبالتالي فعلى حامل هذه البطاقات التزام لسداد ما تم شراه عن طريق إستخدام هذه البطاقة ولو سرقت منه .
2. **بالنسبة للتاجر**:يحقق التاجر الذي يستقبل البطاقات حد كبير من الأمان وحماية قوية للحصول على حقوقه من الشركات المصدرة لهذه البطاقات، وفي الوقت نفسه لا يملك الشيك حق الرجوع إلى التاجر إذا تأخر حامل البطاقة في السداد،بالإضافة إلى أن إستخدام البطاقات قد ينشط التجارة ويعمل على إرتفاع نسبة البيع عند التاجر كذلك لأن حامل البطاقة وإلى عكس ما قد يشعر به عندما يشتري السلع بالنقود الورقية،كما أن هذه الطريقة قد وفرت ميزة كبيرة لتجار التجزئة وتحميه من السرقات التي تحدث أحيانا من قبل موظفي المحاسبة لديهم [2].

---

[1] جلال عابد الشورة، "**وسائل الدفع الإلكتروني**"،دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، 2008 ، ص98.

[2] المرجع نفسه أعلاه، ص 100.

كما أن حدوث بعض المخالفات من جانبه أو عدم إلتزامه بالشروط يجعل المصرف يلغي التعامل معه، ويضع إسمه في القائمة السوداء، وهو ما يعني تكسب التاجر صعوبات جمة في نشاطه التجاري

بالنسبة لمصدرها: تتمثل أهم العيوب المرتبطة بمصدر البطاقات فيما يلي: [1]

- إزدياد عدد حاملي البطاقات و أخذهم فترة طويلة من الزمن لتسديد الديون المترتبة عليهم يؤدي إلى إرتفاع نسبة الديون المعلومة لدى مصدر البطاقة.
- عدم القدرة على توفير السيولة الكافية لتغطية إحتياجات الشحن النقدي و الإقتراض على البطاقات مما يولد مخاطر سيولة البنك.
- في حالة ضياع البطاقة أو سرقتها، أو الإحتيال، أو التزوير فيها فإن مصدر البطاقة (البنك) هو الذي يتحمل النفقات.

[1] بارك نعيمة، مداح عرابي الحاج، "**أهمية البنوك الإلكترونية في تفعيل وسائل الدفع الإلكترونية في الوطن العربي**"، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع الإلكتروني في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر عرض تجارب دولية ،كلية العلوم الإقتصادية ، يومي 27/26 أفريل 2011، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، بدون الصفحة.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق نستخلص أن وسيلة الدفع هي تلك الوسيلة المقبولة إجتماعيا من أجل تسهيل المعاملات الخاصة بتبادل السلع و الخدمات، و كذالك تسديد الديون،ولقد سمح التطور التكنولوجي بخلق وسائل دفع جديد غير مكلفة،حظيت بقبول واسع، فتعددت أشكال وسائل الدفع الإلكترونية و تنوعها راجع أساسا إلى تعدد أشكال المعاملات التجارية،وأيضا يمثل أمان وسيلة الدفع عاملا أساسيا في اختيارها ،من جهة أخرى فهي فعلا قدمت حلولا كثيرة للقصور التي كانت تعاني منه هذه الوسائل التقليدية، أمام ثلاثي الحدود المكانية والزمانية التي تتميز بها المعاملات في الشبكة الدولية للمعلومات و الإنترنت.

الفصـــــل الثاني

مدخل للعمليات المصرفية الإلكترونية

تمهيد

أدت ثورة الإتصالات و المعلومات إلى ظهور تغيرات جذرية في طبيعة عمل القطاع المصرفي و المالي, نظرا لأن هذا القطاع سريع التأثر و الإستجابة للمتغيرات الخارجية التي أدت إلى وجود كيانات مصرفية عملاقة ومن هنا كان لا بد من إعادة النظر في الدور التقليدي للبنوك و التطلع إلى تقديم خدمات مصرفية و مالية متطورة، و هذا نظرا لأن هذا القطاع سريع التأثر والإستجابة للمتغيرات الخارجية التي أدت إلى وجود كيانات مصرفية عملاقة , ومن هنا كان لابد من النظر في الدور التقليدي للبنوك والتطلع إلى تقديم خدمات مصرفية ومالية متطورة.

و نحاول في هذا الفصل تقديم المباحث التالية:

- **المبحث الاول:** مفهوم و أهم المعاملات المصرفية الالكترونية.
- **المبحث الثاني:** مخاطر المعاملات المصرفية الالكترونية و تحدياتها

المبحث الأول: مفهوم و أهم المعاملات المصرفية الإلكترونية

سوف نقوم بتقديم التعاريف الخاصة بالمعاملات المصرفية الالكترونية و بعدها نقدم خصائص هذه المعاملات هذا في المفهوم و بعدها نعرج على أهمية المعاملات المصرفية الالكترونية و نعرج على أهم المعاملات المصرفية الالكترونية.

المطلب الأول: مفهوم المعاملات المصرفية الالكترونية:

تعددت مفاهيم المعاملات المصرفية الالكترونية و نوردها في التالي كما سوف نقدم خصائصها.

أولا:مفهوم المعاملات المصرفية الإلكترونية:سوف نقوم بتقديم التعاريف الخاصة بالمعاملات المصرفية الالكترونية و بعدها نقدم خصائص هذه المعاملات.

1. **تعريف المعاملات المصرفية الالكترونية:**

تعرف المعاملات المصرفية على أنها: " الأعمال التي تقوم بها البنوك من صرف إئتمان ،تطبيق النقود بضمان أو بدون ضمان، شراء وبيع الأوراق المالية ، التعامل بالأوراق التجارية وخصمها أو إعادة خصمها، فتح الإعتمادات العادية أي المالية أو غير المستندية،و الإعتمادات المستندية و الحسابات الجارية و قبول الودائع النقدية بفائدة او بدون فائدة ، والتعامل في مستندات القروض وغيرها من الأعمال التي تدخل ضمن نشاطات المصارف العامة و الخاصة" [1].

أما بالنسبة للمعاملات المصرفية الإلكترونية فهناك عدة تعاريف منها:

- "يضم العمل المصرفي الإلكتروني محل العمليات و النشاطات التي يتم عقدها , أو تنفيذها, أو الترويج لها بواسطة الوسائل الإلكترونية كالهاتف ، الحاسوبة، الإنترنت وغيرها وكذلك العمليات التي يجريها مصدرها و بطاقات الدفع الإلكترونية وكذا المؤسسات التي تتعاطى التحولات النقدية إلكترونيا ولها مواقع للعرف والشراء و البيع[2].
- قيام البنوك بتقديم الخدمات المصرفية سواء العمليات التقليدية أو العمليات الحديثة وذلك باستخدام وسائط الإتصال الإلكترونية أهمها الإنترنت بهدف توفير حصتها في السوق المصرفي و خفض التكاليف و توسيع

1أكرم عبد القادر يا ملكي،"**الأوراق التجارية و العمليات المصرفية**"، دار الثقافة للنشر و التوزيع ،عمان ،الأردن، 2008،ص383

[2] مريم بن شريف،"**الأعمال المصرفية الإلكترونية الرهانات و التحديات**"، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع الإلكتروني في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر عرض تجارب دولية ،كلية العلوم الإقتصادية ، يومي 27/26 أفريل 2011، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر،ص7.

نطاق خدمتها داخل و خارج حدودها و بشكل أساسي و زيادة العائد على مواكبة التطور العالمي في جميع مجالاته[1] .

و مما سبق نستخلص أن العمليات المصرفية الالكترونية يقصد بها: "ما يقدمه البنك من خدمات مصرفية تقليدية أو متطورة من خلال قنوات إتصال إلكترونية, يخول الدخول فيها بعد إستيفاء شروط العضوية المحددة من طرف البنك".

2. **خصائص العمليات المصرفية:** تتميز عمليات البنوك بمجموعة من الخصائص أهمها: [2]

- ✓ تعتبر تجارية: أي أن جميع عملية البنوك بأنواعها المختلفة تعتبر تجارية .
- ✓ قيامها على الإعتبار الشخصي : تبين أن العلاقة بين البنك و زبونه تقوم على أساس الثقة المتبادلة بينهما, فإن البنك قبل أن يتعاقد مع زبونه يبحث فيما إذا كان هذا الأخير محل ثقة أم لا، حيث أن الإعتبارات المتعلقة بهذا الشخص هي التي تدفع المصرف إلى التعاقد معه.
- ✓ لها طابع نمطي : فمعظمها يتم بأسلوب موحد لكل عملية في شكل نموذج لا يخرج عنه البنك و تلتزمه جميع البنوك.
- ✓ تتميز بشروط على القواعد القانونية المصرفية،بما أن المصارف تتميز بالتعددية و التنوع في مهامها، فهي لا تزاول عمليات وفقا للنظريات التقليدية المدنية أو التجارية فحسب ، بل أنها مؤهلة لإستحداث عمليات جديدة أرائها أية نظرية عاجزة عن إعطائها التفسير القانوني الصحيح.
- ✓ لها طابع دولي : منهج إزدهار التجارة الدولية و تعدد أشكالها، ونمو الصادرات و الواردات بين الدول المختلفة و ظهور الشركات المتعددة الجنسيات أدى ذلك إلى ظهور المصارف المتعددة الجنسيات والتي لعبت دور لا يستهان في مجال العمليات المصرفية على المستوى الدولي.

ثانيا: أهمية للمعاملات المصرفية الإلكترونية : إن قيام البنوك بتسوية أنشطتها و خدماتها المالية عبر الإنترنت يعود للفوائد الكثيرة التي تعود على البنوك و التي من أهمها: [3]

- ✓ منح آفاق العمل ومكان لغرض الإستثمار و إدارتها.
- ✓ تخفيض النفقات التي يتحملها البنك لإجراء بعض المعاملات البنكية المختلفة دون الحاجة للإنتقال للبنك ,وهذا ما يؤدي إلى توفير تكلفة إنشاء فروع جديدة للبنك في المناطق البعيدة لأن تكلفة إنشاء موقع للبنك

---

[1] عصام عمر أحمد مندور,"**البنوك الوضعية و الشرعية للنظام المصرفي**" ,نظرية التمويل الإسلامي للبنوك الإسلامية, دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع نالإسكندرية ،مصر، 2013، ص 143 .

[2] أحمد مشنف،"**الرقابة المصرفية على عمليات البنوك التجارية**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة ماجيستر، كلية الحقوق ،جامعة الجزائر ، الجزائر ،2009

[3] نادية عبد الرحيم ،" **تطورات الخدمات المصرفية و دورها في تفعيل النشاط الاقتصادي** ",مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر3،الجزائر، 2011،ص79

عبر الإنترنت تساعده على إمتلاك ميزة تنافسية و تدعيم علاقته مع عملائه مما يؤدي إلى زيادة إرتباطهم به و الإرتقاء إلى مستوى المعاملات التجارية.

- ✓ تؤدى المعاملات المصرفية الإلكترونية لتيسير التعامل بين البنوك وجعله متواصلا على مدار البنوك .
- ✓ إختصار المسافات الجغرافية و رفع الحواجز التقليدية .
- ✓ يشكل إستخدام الإنترنت في البنوك نافذة إعلامية لتعزيز الشفافية , وذلك من خلال التعريف بهذا البنك وترويج خدماتها و الإعلام بنشأة البنك و تطوره و مؤشراته المالية لوضعها تحت تصرف الباحثين و الدارسين و سائر الأطراف الأخرى المعنية بالأمر[1] .
- ✓ تحسب الإدارة الداخلية وذلك من خلال تقليل الأعمال الورقية و التخفيض من أخطاء الإدخال فضلا عن السرعة في إنتاج التقارير.
- ✓ إمكانية كسب عملاء جدد و الاحتفاظ بالعملاء الحاليين [2] .
- ✓ توفير المصاريف وسائل جديدة للإعلان عن خدماتها المصرفية و إمداد العملاء بالمعلومات عن أرصدتهم و توفير الخدمات الممكنة كدفع و تحويل الأموال إلكترونيا[3].

---

[1] احمد بوراس،"**أعمال الصيرفة الإلكترونية الأدوات والمخاطر**" ،دار الكتاب الحديث ،عمان ،الاردن ،2014،ص ص 203 204 .

[2] فريد النجار،"**الاستثمار بالنظم الإلكترونية و الاقتصاد الرقمي**" ، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة،مصر، 2004 ،ص 276 .

[3] نادر عبد العزيز الشافي،"**المصارف النقود الإلكترونية**" ،المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس ، لبنان، 2007 ،ص 155 .

المطلب الثاني: أهم المعاملات المصرفية الإلكترونية

إتجهت البنوك في الوقت المعاصر إلى إنجاز أعمالها و معاملاتها المصرفية عن طريق إستخدام شبكات الإتصالات الإلكترونية و ذلك إستجابة للتقدم و التطور التكنولوجي في الحاسبات الآلية و استخدامها في إدارة أعمال المنظمات المعاصرة وتحت هذا البند ستقدم أهم أنواع الخدمات المصرفية الإلكترونية التي تقدمها البنوك الإلكترونية.

أولا:خدمات الصراف الآلي: تعد آلات الصراف الآلي الذاتي من أكثر الوحدات الإلكترونية شيوعا و استخداما في مجال الخدمة المصرفية وتعرف بأنها محطات طرفية و إلكترونية متصلة بالحاسب الآلي يتم خلالها تقديم الخدمات المصرفية دون توقف ودون مساعدة موظف البنك.

يتم استعمال الصراف الآلي عن طريق إستخدام ماكينات آلية إلكترونية أو صراف آلي إلكتروني, حيث يدخل العمل وفقا لرقم سري خاص به أعد خصيصا لهذا الغرض في هذه الماكينات بذلك يستطيع أن يحصل على بعض الخدمات المصرفية فيه مثل حصوله على خدمات السحب النقدي في حدود المبالغ المسموح بها يوميا ومن أهم الخدمات التي يقدمها الصراف الآلي ما يلي: [1]

- ✓ السحب النقدي
- ✓ إيداع الشيكات
- ✓ دفع الفواتير
- ✓ الاستفسار عن الأرصدة
- ✓ طلب دفتر الشيكات
- ✓ الاستفسار عن أسعار العملات.

ثانيا:خدمات إصدار النقود الإلكترونية (النقود الرقمية):

تعتبر النقود الإلكترونية أحدث تطور يحصل في وسائل الدفع ويقصد بها الوسائل الإلكترونية (الحاسوب) لتحويل أي مبالغ من جهة إلى أخرى لدفع رواتب و أجور الموظفين أو تسديد الديون أو دفع مشتريات سلعية أو

[1] طارق طه ،**"إدارة البنوك في بيئة العولمة و الانترنت"**، دار الجامعة الجديدة, الإسكندرية ،مصر، 2007،ص266..

[2] نادية عبد الرحيم, مرجع سبق ذكره ،ص 65 .

خدمية ويتم ذلك وفق نظام إلكتروني عرف باسم نظام تحويل الأموال الإلكترونية(EFTS : Electronic Funds Transfer System) وقد يكون هذا النظام هو البديل المستقبلي لإستخدام العملات القانونية [2]

و الشيكات وحتى بطاقات الإئتمان، حيث تتقدم الآن بشكل واسع لتحويل المبالغ الكبيرة إلكترونيا من قبل البنوك والشركات و صناديق الإستثمار و الوسطاء و الماليين و يمثل نسبة كبيرة من مجموع الأموال التي يتم تحويلها في العالم ,و الصراف الآلي هو أحد الوسائل المستخدمة في سحب وإيداع وتحويل الأموال إلكترونيا , و تتمتع النقود الإلكترونية بعدة مزايا تصب جميعها في الكفاءة العالية التي يمكن تحقيقها باستخدام النظام الإلكتروني سواء كان ذلك متمثلا في السرعة الفائقة في التحويل بدلا من إستخدام الشيكات وبطاقات الإئتمان التي تتضمن حجما كبيرا من الأعمال الإدارية و الورقية وتكلفة إضافية التي تعرض عادة على التجار أو المحلات التجارية .التي تشارك في بطاقات الإئتمان التي تحول إلى المتعاملين مع هذه المحلات (مستخدمي البطاقات) [1] .

ثالثا:خدمات الهاتف المصرفي:أنشأت المصارف خدمة الهاتف المصرفي كخدمة يتم تأديتها لمدة 24ساعة يوميا خلال الإنجازات و العطلات الرسمية أيضا وتنتج هذه الخدمة للعملاء و الإستفسار عن حساباتهم كما يمكنهم من سحب بعض المبالغ من هذه الحسابات و تحويلها لدفع بعض الإلتزامات الدورية مثل: دفع فواتير التليفون الكهرباء وغيرها.ومن مميزات هذه القناة للحصول على الخدمات الآتية:

- ✓ إتاحة الحصول على الخدمة في أي وقت خلال اليوم وخلال الأسبوع .
- ✓ الحصول على معلومات بخصوص حسابات الودائع و القروض التي يملكها العميل والتحويل بين الحسابات التي يملكها, و كذلك الحصول على خدمات أخرى من خلال شبكة الإنترنت[2].

رابعا:إصدار الشيكات الإلكترونية: هو المكافئ الإلكتروني للشيكات الورقية التقليدية التي إعتدنا التعامل بها و الشيك الإلكتروني هو رسالة إلكترونية مؤقتة و مؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك (حامله) ليعتمده ويقدمه للبنك الذي يعمل عبر الإنترنت ليقوم البنك أولا بالتحويل ليكون دليلا على رقمية الشيك المالي إلى حساب حامل الشيك , وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك و إعادته إلكترونيا إلى مستلم الشيك (حامله) لأنه قد تم صرف الشيك فعلا ويمكن لمستلم الشيك أن يتأكد إلكترونيا من أنه قد تم بالفعل تحويل المبلغ لحسابه[3]. وفي حين أصبحت الإنترنت في التكنولوجيا التي تسمح بجعل المنتجات و الخدمات المصرفية متاحة للعملاء في أي وقت وفي أي مكان, و ألغى الحجز الجغرافي مما أتاح فرصا لإتساع السوق المصرفية وتغير المنتجات و الخدمات التي تقدمها المصارف[4].

---

[1] المرجع السابق, ص65 .

[2] عبد المنعم علي نزار سعد الدين العيسي،"**النقود والمصارف والأسواق المالية** "،دار العمد للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،2004،ص39 .

[3] إبراهيم بختي ،"**التجارة الإلكترونية مفاهيم وإستراتيجية التطبيق في المؤسسة** "،ديوان المطبوعات الجامعية ،بن عكنون ،الجزائر ،2005، ص73 .

[4] أحمد بوراس ،مرجع سبق ذكره،ص 108 .

الجدول رقم (1) : العمليات المقدمة عبر الإنترنت

نوع العملية	الوظائف
العمليات الجارية	✓ الإطلاع على الحسابات في أي وقت و أي مكان. ✓ متابعة الحسابات عن بعد, وإمكانية البحث عن القيام بالعمليات حسب المعايير ✓ الحصول على معلومات متعلقة بالدخل الوطني الخام. ✓ طلب دفتر الشيكات. ✓ طلب تغيير نوع الحساب أو الشيكات. ✓ طلبات الحصول على البطاقات الإئتمانية. ✓ تحويلات نقدية من حساب داخل البنك. ✓ تحويلات نقدية من حساب خارج البنك. ✓ دفع قيمة الفواتير مباشرة عبر الإنترنت. ✓ طلب الإستثمارات . ✓ طلبات تغيير كلمات السر الشخصية. ✓ تأكيد إستقبال أوامر الدفع المبعوثة.
عمليات البورصة	✓ التعرف على قيمة الأوراق المالية وكذلك دفتر الأوامر. ✓ التعرف على قيمة محفظة الأوراق المالية . ✓ بيع وشراء الأوراق المالية. ✓ الدخول إلى البورصات الدولية. ✓ فتح محفظة الأوراق المالية مباشرة عبر الإنترنت.
عمليات القروض و التأمين	✓ القروض الإستهلاكية و العقارية والقروض الشخصية من أجل مشاريع إستثمارية وخلق مِؤسسات مصغرة والقروض الدائمة ✓ دراسة خاصة بالتمويل. ✓ الإنضمام إلى شركات التأمين الخاصة بالسيارات, السكن, الوفاة , وشركات التأمين ضد المرض..

المصدر: سمير محمد بن عياد،أحمد سماحي، التكنولوجيا الإلكترونية البنكية ضرورة أم حتمية، مقال متوفر على الموقع:

http://www.abhatoo.net.ma

المبحث الثاني: مخاطر المعاملات المصرفية الإلكترونية و تحدياتها

يصاحب تقديم العمليات المصرفية الإلكترونية مخاطر متعددة مما يستدعي للسلطات الرقابية دراسة إنعكاسات إستخدام البنوك لقنوات توزيع الخدمات الإلكترونية على المخاطر التي تتعرض لها هذه البنوك كما تواجه العديد من التحديات.

المطلب الاول : مخاطر المعاملات المصرفية الإلكترونية

للمعاملات المصرفية الالكترونية التي تقدمها البنوك العديد من المخاطر ،فيما يلي نعرض موجز لهذه المخاطر:

1. **المخاطر الإستراتيجية:** في ظل الطلب المتزايد على الخدمة الإلكترونية, تكون البنوك بحاجة إلى تطوير إستراتيجية إستخدام قنوات التوزيع عبر الإنترنت من أجل توفير المعلومات لعملائها, وأيضا تنفيذ المعلومات التي يطلبونها[1]، ولاشك في أن زيادة حدة المنافسة بين البنوك و إختلاف طبيعة الإستراتيجيات المواكبة, قد يعرض البنوك إلى مخاطرة في حالة عدم سلامة عمليات التخطيط و التنفيذ الإستراتيجية الخدمة الإلكترونية. [2]
2. **مخاطر التشغيل** : تنشأ مخاطر التشغيل من عدم التأمين الكافي للنظم, أو عدم ملائمة تصميم النظم أو إنجاز العمل أو أعمال الصيانة,وكذا نتيجة إساءة الإستخدام من قبل العملاء,وذلك على النحو التالي:

- **عدم التأمين الكافي للنظم:** تنشأ هذه المخاطر عن إمكانية إختراق غير المرخص لهم لنظم حسابات البنك بهدف التعرف على المعلومات الخاصة بالعملاء و إستغلالها سواء تم ذلك من خارج البنك أو من العاملين به ،بما يلزم توفر إجراءات كافية لكشف إعاقة ذلك الاختراق [3].
- **عدم ملائمة تصميم النظم أو إنجاز العمل أو أعمال الصيانة:** والتي تنشأ من عدم كفاءة النظم لمواجهة متطلبات المستخدمين تخدم السرعة في حل هذه المشكلة و صيانة هذه النظم، خاصة إذا ما زاد الإعتماد على جهات خارج المصرف لتقديم الدعم في مجال البنية الأساسية للتكنولوجيا.

---

[1] نادر الفرد قاحوش،**"العمل المصرفي عبر الانترنت"** ،دار العربية للعلوم، بيروت ،لبنان ،2001،ص84 .

[2] يوسف حسن يوسف ،**"البنوك الإلكترونية"** ،المركز القومي لإصدار القانون، القاهرة، مصر، 2012،ص68 .

[3] أحمد صقر،**"العمل المصرفي الالكتروني في البلدان العربية"**،المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان ،2006،ص226 .

[4] منير الجنبيهي, ممدوح الجنبيهي, **"البنوك الإلكترونية"**, دار الفكر الجامعي للنشر ،الإسكندرية ، مصر ،2005, ص 163 .

- **إساءة الإستخدام من قبل الزبائن:** ويحدث ذلك نتيجة عدم إحاطة العملاء بإجراءات التأمين الوقائية أو سماحهم لعناصر إجرامية الدخول إلى حسابات عملاء آخرين ،أو قيام بعمليات غسيل الأموال باستخدام معلوماتهم الشخصية أو قيامهم بعد إتباع إجراءات التأمين الواجبة[1].

3. **مخاطر السمعة:**وتنشأ في حالة توفر رأي عام سلبي اتجاه المصرف نتيجة عدم قدرته على تقديم خدماته المصرفية الإلكترونية وفق معايير الأمان و السرية والثقة مع الإستمرارية و الإستجابة الفورية للإحتياجات و متطلبات الزبائن ،و هدا أمر لا يمكن تجاوزه سوى بتكييف إهتمام المصرف بتطوير رقابة و متابعة معايير الأداء بالنسبة لنشاطات الخدمة الإلكترونية[2].
4. **المخاطر القانونية:** تقع هذه المخاطر في حالة إنتهاك القوانين أو القواعد أو الضوابط المقررة خاصة تلك المتعلقة بمعالجة غسيل الأموال, أو نتيجة عدم التحديد الواضح للحقوق و الإلتزامات القانونية الناتجة عن العمليات الإلكترونية ومن ذلك عدم وضوح مدى توافق القواعد لحماية المستهلكين في بعض الدول أو لعدم المعرفة القانونية لبعض الإتفاقيات المبرمة باستخدام وسائل الوساطة الإلكترونية[3] .
5. **مخاطر إستيعاب التكنولوجيا:**ينشأ هذا النوع من المخاطر عندما تسعى الإدارة للتحديث و التطوير السريع ولا تأخذ بعين الإعتبار سرعة و إمكانية إستخدام موظفيها أو عملائها للتقنيات الحديثة.
6. **المخاطر الفجائية:** قد يكون إستخدام أساليب الخدمة الإلكترونية من قبل العملاء إلى زيادة عمليات السحب بإستخدام القنوات الإلكترونية إلى حدوث مشاكل في السيولة وفي سياسة القروض المصرفية 'حيث أن فشل المشاركين في نظام نقل الأموال الإلكترونية أو في سوق الأوراق المالية بشكل عام في تنفيذ إلتزاماتهم في مواعيدها وهذا ما يؤدي إلى توتر العلاقات و عرفت الإستقرار في الأسواق المالية[4] .
7. **المخاطر الأخرى:** يرتبط أداء العمليات المصرفية الإلكترونية بالمخاطر الخاصة بالعمليات المصرفية التقليدية, ومن ذلك مخاطر الإئتمان و السيولة و سعر الفائدة ,سعر العائد وتعامل السوق مع إحتمال زيادة حدوثها,على سبيل المثال فإن إستخدام قنوات غير تقليدية للإتصال بالعملاء و إمتداد نشاط منح الإئتمان إلى عملاء عبر الحدود قد يزيد من إحتمالات إخفاق بعض العملاء في سداد إلتزاماتهم و خاصة في حالة الإيداع النقدي,وهي تعد مشكلة بالنسبة لعملاء بنوك الإنترنت لأنهم قد يضطرون إلى إرسالها بالبريد وهذه

---

[1] جو سروع،" **العمل المصرفي الإلكتروني في المصارف بين الضروريات المخادير**"،مجلة إتحاد المصارف العربية , العدد 238،بيروت ،لبنان ،2000،ص148.

[2] الحوار المتمدن،"**الضوابط الرقمية للعمليات المصرفية الالكترونية وإصدار وسائل دفع النقود الالكترونية** " ،مصر ،2020.04.14 , 11:06 , www. mahewan .org

[3] خالد شمسان إسماعيل ضيهان،" **تحليل إتجاهات عملاء المصارف اليمنية نحو أساليب الصيرفة الإلكترونية**"،أطروحة مقدمة ضمن نيل شهادة دكتوراه في العلوم المالية و المصرفية ، كلية العلوم المصرفية ،جامعة سانت كليمنتس العالمية ،2013،ص5.

[4] أحمد بوراس،مرجع سبق ذكره ،ص281.

مشكلة بالنسبة لهم, لذا لابد من عمل إستراتيجية واضحة للبنك تحدد الأهداف المطلوبة من إدخال نظام العمل المصرفي الإلكتروني, وطرق تحقيق ذلك,وضمان تنفيذ العملية بشكل آمن وسليم من خلال توفير متطلبات البنك الإلكتروني[4].

المطلب الثاني: التحديات التي تفرزها المعاملات المصرفية الإلكترونية

إن تطور المعاملات المصرفية الإلكترونية مرتبط بمواجهة مجموعة من التحديات والعراقيل نتيجة التطور التكنولوجي الهائل الذي تشهده المصارف, ومن أهم التحديات التي تواجهها المعاملات المصرفية الإلكترونية مايلي:

أولا: تحديات التعاقدات المصرفية الإلكترونية

تقوم العقود بوجه عام من حيث أركانها على ضرورة توفر ركن الرضا وتوافق إيرادات المتعاقدين, وما يتصل بها من حيث موثوقية وحجية الرسائل الإلكترونية والبريد الإلكتروني, وقد أثارت وسائل الإتصال التقنية مسألة إثبات الإنعقاد ووسائل التعاقد, أين اتجهت المواقف القانونية إلى قبول الوسائل التعاقدية التي توفر الموثوقية في الإثبات وإمكانية حفظ المعلومات لغايات المراجعة عند التنازل. إلا أن الرسائل الإلكترونية عبر شبكة المعلومات والإنترنت فيها مشكلة عدم تحقيق هده الوظائف إلى جانب مشكلات أمن وسائل الإتصال ومدى قدرة الغير على التلاعب بالمحتوى وقت ومكان الإبرام, مما يجعلنا أمام عملية تقييم لقواعد التعاقد في سائر التشريعات لتبيين مدى ملائمة التصرف القائمة مع ما أفرزته وسائل الإتصال الحديثة وشبكة المعلومات وإمكانية تلاءم التشريع الوطني مع هده التطورات يتطلب دراسة مسحية لكافة التشريعات لضمان عدم تناقض أحكامها[1].

ثانيا: تحديات سلامة المعاملات والمعلومات المصرفية الإلكترونية

إن أمن البنوك الإلكترونية جزء رئيسي من أمن المعلومات والنظم التقنية عموما, وتشير دراسات أمن المعلومات أن مستويات ومتطلبات الأمن الرئيسية في بيئة تقنية المعلومات تتمثل بمسائل الأمن لكافة مستويات الأداء الوظيفي، الحماية المادية للتجهيزات التقنية, الحماية الأدائية (إستراتيجيات رقابة العمل والموظفين)، الحماية الداخلية التقنية، والحماية التقنية من المخاطر الخارجية, أما القاعدة الأولى في حقل امن المعلومات فهي ترتكز على الملائمة والموازنة بين محل الحماية ومصدر الخطر وأداء النظام والتكلفة, أما القاعدة الثانية فهي أن الحماية التقنية وسيلة دفاع وفي بعض

[1] وسيم محمد الحداد وآخرون، **"الخدمات المصرفية الإلكترونية"**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2012، ص 79،ص 80

الحالات وسيلة هجوم ، وتتكامل حلقة الحماية بالحماية عبر النصوص التي تحمي من جرائم الكمبيوتر ،الإنترنت والجرائم المالية الإلكترونية, ومنه لابد من وضع إستراتيجية شاملة لأمن المعلومات المصرف والنظم المرتبطة به[1].

ثالثا: تحديات الأعمال المرتبطة والمعايير والإشرافية

لقد عرفنا أن البنوك الإلكترونية بنية من العلاقات المتعددة, جزء منها مرتبط بالعميل وجزء آخر مرتبط بجهات الأعمال , ولكي نتجه لبناء بنك إلكتروني أو تطويره يجب التأكد حول ما إذا قد حققنا وضوحا ودقة وشمولية في تحديد المعايير والإلتزامات والحقوق في علاقة البنك مزودي التقنية أو مستضيفي المواقع أو الجهات التقنية الداخلية والخارجية. وتثير مسائل الإشراف المصرفي تحديات قانونية جديدة أولها تحدي المعايير التي تضع البنك ضمن بيئة التلاؤم مع تشريعات جهات الإشراف وعلينا أن نظل مستيقظين إلى أن محتوى تعليمات جهات الإشراف في حقل البنوك الإلكترونية إما أنها غائبة في هذا الوقت أو غير واضحة المعالم, وفي كل وقت يمكن أن تكون ثمة معايير لا نجد أنفسنا مهيئين بشكل صحيح نتلاءم معها[2].

رابعا: تحديات وسائل الدفع الإلكترونية

إن الإتجاه السائد نحو المال الرقمي أو الإلكتروني بعيدا عن المال الورقي يجعل المعايير والقواعد والنظريات تتغير تدريجيا لتصبح ملائمة مع مفاهيم المال الإلكتروني ووسائله وصولا إلى بناء قانوني يسهل على إدارات المصارف التعامل مع تحديات المصارف الإلكترونية التي تتمثل في مشاكل الدفع والوفاء بالإلتزامات ، تقديم الخدمات و ما شابه على أساس مراعاة هدده المنشاة المالية والمصرفية الحديثة من حيث خصوصيتها واعتباراتها و أولوياتها[2].

---

[1] حيانة عبد الله ، " **الإقتصاد المصرفي** " ، مؤسسة شباب الجامعة, الإسكندرية ، مصر ، 2008، ص 115،ص 116.

[1] وسيم محمد الحداد وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 85-86 .

[2] محمود حسين الوادي،, بلال محمد الوادي, "**المعرفة والإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها المعاصرة** "، دار الصفاء للنشر والتوزيع،عمان ، الأردن ، 2011، ص 256 .

[3]نادر عبد العزيز شافي، مرجع سبق ذكره، ص 148.

خامسا: التحديات الضريبية

إن خصوصية الأعمال الإلكترونية تلغي فكرة الموقع أو المكان بالنسبة إلى الأنشطة التجارية مما ينفي إحتمال عدم الكشف عن مصدر تلك الأنشطة الأمر الذي يطرح مشاكل تحديد النظام القانوني المختص وإمكانية تحول الأعمال الإلكترونية إلى بلدان ذات نظم ضريبية أكثر سهولة وتشجيعا.

و من أكثر الأمور التي ثار الخلاف حولها هي هل يحصل ضرائب على نشاط تلك البنوك وكيفية تقدير و تحصيل تلك الضريبة وما هي التشريعات الضريبية الواجبة التطبيق على تلك البنوك الإلكترونية[3].

خلاصة الفصل:

من خلال ما ، سبق تم التوصل انه من الضروري على البنوك في وقتنا الحالي أن تعتمد على تقنيات ووسائل حديثة ومتطورة لتقديم عملياتها الالكترونية بطريقة فعالة وبجودة عالية ، وهنا تكمن أهمية المعاملات المصرفية وتأثيرها الكبير على رضا العملاء .هذا الأخير يعتبر العنصر الأساسي الذي يتم من خلاله الحكم على مدى جودتها في ظل المنافسة الشديدة ين البنوك . وهذا يعد دافعا قويا لاهتمام البنوك بكل الجوانب المتعلقة بالتطوير والتحسين المستمر في كل مستويات جودة المعاملات المصرفية الالكترونية الذي يضمن لها بلوغ أهدافها بأعلى المستويات مقارنة بالمنافسين.

الفصل الثالث

واقع وسائل وأنظمة الدفع الالكترونية في النظام البنكي الجزائري

تمهيد

يعتبر تحديث و عصرنة المعاملات المصرفية والمالية وطرق معالجة المعلومات مجالا ذو أولوية بالنسبة للجزائر في المرحلة الراهنة لتدارك التأخر المسجل في هدا المجال, واستكمالا لمسار الإصلاحات المصرفية و إرساء أسس منظومة مصرفية تتميز بالحداثة والعصرنة لتستطيع مواجهة التحديات والتطورات التي تشهدها البيئة المصرفية على المستوى العالمي.

و سنحاول في هذا الفصل التعرض الى:

- **المبحث الاول**:القطاع البنكي الجزائري و الجهود المبذولة لترقيته
- **المبحث الثاني**:وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر و أفاقه

المبحث الاول: القطاع البنكي الجزائري و الجهود المبذولة لترقيته

يتشكل النظام البنكي الجزائري في نهاية 2015 من تسعة وعشرين(29) بنكا ومؤسسة مالية، كما شرعت الجزائر من خلال السلطات المالية والنقدية ممثلة في وزارة المالية وبنك الجزائر، منذ بداية العشرية للقرن الحالي بإصلاحات شملت النظام البنكي ككل، بهدف ترقية هذا النظام حسب التطورات العالمية.

المطلب الأول: وساطة القطاع البنكي الجزائري

تقع كل مقرات الاجتماعية للبنوك و المؤسسات المالية بالجزائر العاصمة. وتتوزع البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة كما يلي:

- ستة (06) بنوك عمومية، من بينها صندوق التوفير.
- ثلاثة عشر (13) بنكا خاصة برؤوس أموال أجنبية ومصرف واحد (01) برؤوس أموال مختلطة.
- ثلاثة(03) مؤسسات مالية، من بينها اثنتان (02) عموميتان.
- خمسة (05) شركات للاعتماد التجاري منها اثنتان خاصتان.
- تعاضدية للتامين الفلاحي معتم للقيام بالعمليات المصرفية والتي أخدت في نهاية 2009 صفة مؤسسة مالية.

من ناحية نموذج العمليات المصرفية, تقوم البنوك بجمع الموارد لدى الجمهور وتوزع القروض للزبائن مباشرة من خلال شراء سندات المؤسسات المالية وتضع بحوزة الزبائن أدوات الدفع وتضمن تسييرها كما تقوم أيضا بعمليات مصرفية مختلفة , من جهتها تقوم المؤسسات المالية بجميع العمليات المصرفية باستثناء جمع الموارد لدى الجمهور وتسير وسائل الدفع[1].

لقد شرعت السلطات النقدية بالجزائر في عملية تحديث وعصرنة أدوات ووسائل الدفع والتحصيل ابتداء من سنة 2003 من خلال القيام بالخصائص التقنية والتشغيلية وكل ما يرتبط بالبنية التحتية لتطوير نظم وسائل الدفع مابين البنوك، فشهدت سنة 2005 انطلاق عدة مشاريع ممثلة في البطاقات البنكية للدفع والسحب، استخدام الموزعات الآلية للأوراق النقدية(DAB /GAB), وأجهزة الدفع الالكتروني(TPE)[2]

---

[1] عريوة محاد، " **واقع وسائل وأنظمة الدفع الالكترونية في النظام المصرفي الجزائري**"، مجلة الدراسات الاقتصادية, جامعة محمد بوضياف ، المسيلة، الجزائر, العدد 4، 2017، ص 144 .

[2] زهير زواش, "**واقع نظام الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري** ", المذكرة المكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية, تخصص التمويل الدولي والمؤسسات المالية والنقدية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي, الجزائر، 2014-2015 ، ص 144 .

وذلك بمساهمة شركة النقد الآلي بين البنوك (SATIM) فضلا على تحديث أنظمة الدفع الالكتروني, وذلك بدخول شهر ماي 2006 نظامين للدفع والتسويات حيز التطبيق، هما نظام التسويات الإجمالية الفوري الجزائري (ARTS) ونظام المقاصة الالكترونية ، للمدفوعات (ATCI) وقد تزامنت هذه الإجراءات وتوصيات البيئات الدولية على غرار البنك الدولي وبنك التسويات الدولية وذلك بهدف:

- ✓ مسايرة نظام الدفع والمقاصة ما بين البنوك لمتطلبات الإدارة والمؤسسات والأفراد, وما تقتضيه حركية الاقتصاد الحديث من عصرنة وسائل الدفع الالكترونية (الشيك, التحويلات, الأوراق التجارية).
- ✓ تدعيم وتطوير إجراءات الدفع الالكترونية لاسيما بطاقة الدفع والتحصيل الآلي .
- ✓ تخفيض التكاليف الإجمالية للتسيير المتعلقة بالمدفوعات والسيولة النقدية,
- ✓ استخدام المعايير العالمية فيما يتعلق بتسيير الأخطار المتعلقة بالسيولة والقروض, الوصول إلى نظام دفع وتحويل المعلومات والأموال بطريقة سريعة فعالة وآمنة[1].

المطلب الثاني:الجهود المبذولة لترقية الدفع الالكتروني في الجزائر

شرعت الجزائر من خلال السلطات المالية والنقدية ممثلة في وزارة المالية وبنك الجزائر, منذ بداية العشرية للقرن الحالي بإصلاحات شملت النظام البنكي ككل, من خلال عملية تحديث البنى التحتية لعصرنة وسائل الدفع في البنوك الجزائرية بهدف تحسين وجودة الخدمات البنكية المقدمة للزبائن وذلك بإطلاق عدة مشاريع أهمها:

أولا: شركة تألية الصفقات البنكية المشتركة والنقدية SATIM

أنشئت في 25 مارس 1995 وهي شركة مساهمة مابين ثمانية(08) بنوك جزائرية عمومية (BARAKA, BNA, BEA, CPA, CNEP, BDL, BADR), قصد إيجاد حل للنقد مابين البنوك من خلال إعداد شبكة نقدية الكترونية بين البنوك في الجزائر لتغطية الخدمات المتعلقة بإصدار البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب من الموزع الآلي محليا, وتامين قبول بطاقات السحب في جميع الموزعات الآلية للأوراق النقدية على مستوى البنوك عرفت بشركة ساتيم (SATIM).

كما تعين في مرحلة أخيرة على شركة ساتيم (SATIM) وجميع البنوك المنخرطة الانضمام إلى شيكات الدفع الدولية بإصدار بطاقتي دفع فيزا كارد (VISA card) وماستر كارد (Master card)[2] القابلتين للاستعمال على المستوى الدولي لعمليتي السحب والدفع, قصد فتح المجال لتطوير التجارة الالكترونية في الجزائر.

---

[1] خالد رمول ،عزوز سعيدي، " **محدودية إنتشار وسائل الدفع الإلكتررويي في الجزائر**", مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة البليدة، العدد 17، جانفي 2017, ص 242 .

[2] بارش آسيا،"**وسائل الدفع الإلكتروني ومدى تطبيقها في الجزائر**", مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2013/2012، ص 103 .

ثانيا: الشبكة النقدية المشتركة RMI

في عام 1996 أطلقت SATIM مشروع وضع نظام نقدي مشترك مابين البنوك ومن نتائجه أن يتم إنشاء الشبكة النقدية الالكترونية البنكية المشتركة RMIالتي تتضمن حظيرة الموزعات الآلية للأوراق النقدية DAB تتوزع على كامل شبكة الوكالات البنكية والبريدية التي تستعمل شبكة الاتصالات DZ PAC وشبكة إرسال المعطيات.

تهدف شركة SATIM من خلال إنشاء الشبكة النقدية الالكترونية البنكية المشتركة ووضع نظام مشترك بين البنوك للسحب بواسطة الموزعات الآلية إلى تحقيق هدفين أساسين هما:

- وحدة المعايير والتنظيمات المتعلقة بالبطاقة
- عمل وتطوير نظام بنكي مشترك للنقديات.

تتضمن الشبكة حظيرة الموزعات الآلية للنقود وهي تسمح بقبول جميع البطاقات في جميع الأجهزة التابعة لمختلف البنوك المشاركة في الشبكة , كما تقوم بمعالجة عمليات السحب لفائدة البنوك الأعضاء والتحضير والتحويل للتدفقات المالية المتعلقة بعملات المقاصة الناتجة عن السحب بواسطة الأجهزة على مدار الساعة وفيما يتعلق بأمن المعلومات فان الشبكة تقوم ب:

- ✓ الاحتياط لجميع الأنشطة لشبكة النقديات.
- ✓ ضمان احترام التشريعات سارية المفعول.
- ✓ ضمان تعادل المعلومات.
- ✓ مكافحة عمليات الغش من خلال الاعتراض على الخط قائمة البطاقات المرفوضة.

يتطلب الانضمام إلى الشبكة توفر بعض الشروط منها:

- ✓ إمضاء اتفاقية مشتركة مابين البنوك.
- ✓ إمضاء عقد التعاون مرتبط بالخدمات المقدمة من قبل الشبكة.
- ✓ احترام الخصائص النقدية المحددة من الشبكة.
- ✓ تسيير سجل حاملي بطاقات الأموال.

بعد الانضمام إلى الشبكة تقوم SATIMباتخاذ الإجراءات اللازمة للانضمام الفعلي للشبكة وتوفر عدة خيارات هي:

- اقتناء الموزعات من قبل البنك مع احترام المقاييس المحددة من قبل SATIM [1].
- استئجارها من قبل SATIM.
- شراؤها وتركيبها دون الربط بشبكة DZ Pack من خلال الخطوط المتخصصة.

[1] سماح شعبور، مصباح مرابطي، مرجع سبق ذكره، ص 72 .

ومن الناحية التقنية فان الشبكة تتكون من:

- موزع Serveur يسير الشبكة على مدار الساعة وطول أيام الأسبوع ويقوم بمعالجة عمليات السحب في فترة قصيرة.
- الموزعات الآلية DAB.
- شبكة نقل المعلومات DZ Pack [1].

ثالثا: نظام التسوية الخام للمبالغ الضخمة والمبالغ المستعجلة ARTS

وضع هذا النظام لعصرنة البنى التحتية لأنظمة الدفع سنة 2003 وهو لتسوية المبالغ الضخمة وتسوية الدفع الآلي Algeria Real Time Setelments-Système de règlement brutes en temps réel de gros montants et paiement urgent

وضع وفق التعليمة رقم 04-05 الصادرة في 13 أكتوبر 2005, هذا النظام يستجيب لمجموع مبادئ لجنة أنظمة الدفع والتسويات التابعة لبنك التسويات العالمي, وشرع ف الاستغلال نهاية ديسمبر 2006 وإذا كان المبلغ المحول يفوق مليون دينار فان عملية التحويل تتم عبر هذا النظام إجباري. أما إذا كان المبلغ اقل من مليون دينار فان المحول يمكنه طلب تحويل أمواله بواسطة هذا النظام يسمى في هذه الحالة مستعجل.

حيث انه في فترة تقدر ب 226 يوم سجل متوسط عمليات تقدر ب 630 عملية في اليوم يمثل مبلغ مالي يومي متوسط يقدر ب 750,6 مليار دينار.

كما يهدف الى:

- تكييف أنظمة الدفع، المقاصة والتنظيمات مابين البنوك وفق احتياجات الإدارة، الشركات والمؤسسات والأفراد.
- التقليل من آجال التسوية وبالخصوص بالنسبة للتبادلات البعيدة.
- ترشد وتحسن إجراءات وطرق تغطية وسائل الدف الورقة كالشيك و السفتجة.
- تفصيل تطوير وسائل الدفع الالكترونية بالخصوص بطاقة الائتمان, التحويل, التسديد الآلي.
- تخفيض التكاليف الكلية لتسيير الدفع وتكاليف السيولة الجامدة في حساب التسوية للبنوك.
- إدخال معايير دولية فيما يخص تسيير مخاطر السيولة والائتمان والحماية ضد المخاطر النظامية.
- تقوية فعالية وامن التبادلات[2].
- تقوية فعالية السياسة النقدية.

[1] سماح شعبور، مصباح مرابطي، مرجع سبق ذكره ، ص 72 .

[2] حميد فشيت،حكيم بناولة، مرجع سبق ذكره،بدون صفحة .

رابعا: بطاقة الدفع والسحب: يعد القرض الشعبي الجزائري هو أول الذي استحدث بطاقات السحب من وكالاته المجهزة بموزع آلي للأوراق النقدية DAB distributeur automatique de billets

سوق بطاقات السحب بعد ذلك عرفت تطورا ملحوظا فاحتل بريد الجزائر المركز الأول في توزيع البطاقات بنسبة 88,61% .

خامسا: بطاقة VISA هي بطاقة تابعة لمنظمة فيزا العالمية والتي تتعاقد مع المصدرين لإصدارها, ويمكن التعامل بها في جميع أنحاء العالم وتحظى بانتشار واسع واستعمال كثيف لتوفر الموزعات وأجهزة القراءة للبطاقة في جميع أنحاء العالم, أما في الجزائر فقد عقدت عدة بنوك كبنك الخليج الجزائر ,BNP Paribas El Djazair , BDL, وغيرها مع المنظمة العالمية وأصبح بإمكان زبائن هذه البنوك الجزائرية أو المقيمة في الجزائر أن يطلبوا إصدار البطاقة [1]..

الشكل رقم5: بطاقة VISA

المصدر: www. Visa.Middle east

سادسا: بطاقة CIB: بطاقة تصدرها اغلب البنوك في الجزائر المشتركة في شبكة SATIM و تسمح بتسوية الشراء والخدمات من المحلات المجهزة بأجهزة قراءة البطاقات terminaux de paiement électroniques وسحب مبالغ مالية من جميع الموزعات الآلية المرتبطة بشبكة النقد مابين البنوك RMI الموضوعة من قبل SATIM على مستوى التراب الوطن والذي أصبح متاحا منذ 1997, ويوجد نوعان من البطاقة : البطاقة العادية والبطاقة الذهبية, صالحتان لمدة سنتين ولإصدارهما يطلب الزبون من البنك ذلك ويملئ عقد البطاقة, أما التجديد فيكون ف أي وقت , وفي حالة الضياع أو السرقة أو التلف يمكن تعويضها , كما يمكن الدفع عبر شبكة الانترنت فواتير كل من اوريدو و موبيليس بفضل تعاقدهما مع شركة SATIM [2].

[1] أحمد جميل، كهينة رشام، " **بطاقة الإئتمان كوسيلة من وسائل الدفع في الجزائر**"، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد 1، سبتمبر 2010، ص 123 .

[2] بارش آسيا، مرجع سبق ذكره، ص 105

الشكل رقم6: بطاقة CIB

المصدر: www. yallacompare

سابعا: Money gram: وسيلة دفع جديدة تتعلق بتحويل الأموال عالميا, تملك 150000 نقطة تقع في 170 دولة ولا تحتاج لتحويل الأموال إلى حساب بنكي أو بطاقة ائتمان, فقد يتم ملئ استمارة معلومات للاستقبال أو للإرسال في نقطة بيع معتمدة , بنك BDL في الجزائر على سبيل المثال.[1]

ثامنا: بطاقة CCP: بطاقة يوفرها بريد الجزائر لعملائه بهدف سحب المبالغ المالية من الموزعات الآلية للأوراق النقدية وتوجد ثلاث أنواع منها بطاقة السحب سقف يومي يقدر ب 20000دج وبطاقة CIBعادية للسحب بسقف يومي 20000 دج ودفع سقف يومي يقدر ب 15000 دج وبطاقة CIB ذهبية للسحب بسقف يومي 40000 دج ودفع 30000 دج بسقف يومي.[2]

الشكل رقم7: بطاقة CCP (البطاقة الذهبية)

المصدر: www.edcarte.poste.dz

[1] حميد فشيت، حكيم بناولة، مرجع سبق ذكره، بدون صفحة.

[2] رتيبة تيفوني،"نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر" الواقع والآفاق, مجلة دراسات , العدد2 ، جامعة الأغواط ،الجزائر، جوان 2019 ، ص 84 .

تاسعا: بطاقة الشفاء: و هي بطاقة دفع يوفرها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للمنتمين له للاستفادة من الخدمات التي يوفرها الصندوق كشراء الأدوية من الصيدليات[1]

الشكل رقم8: بطاقة الشفاء

المصدر: /بطاقة الشفاء/www.CNAS.dz

المبحث الثاني: وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر و أفاقه

في ظل التطورات العديدة أدركت الجزائر ضرورة الارتقاء بنظامها المصرفي إلى مستوى تلك التطورات بالتالي ضرورة تحديث نظام الدفع الالكتروني و خلصت الى تبني العديد من المشاريع منها من دخل حيز التنفيذ في 2005 في اطار تحديث وسائل الدفع و عصرنتها.

المطلب الأول: تطور استخدام وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر

بعد تبني الدولة لنظام الدفع الإلكتروني في المصارف ،عرف تطور إستخدام هذه الوسائل الحديثة من سنة إلى أخرى.

أولا: وسائل الدفع الإلكتروني المعتمدة في الجزائر

كأول خطوة قام بها النظام البنكي لتحديثه وتطويره هي إنشاء شركة (SATIM) سنة 1995 وتسعى هذه الشركة لتحديث البنوك وترقية الصفقات النقدية, بالإضافة إلى إصدار البطاقات البنكية ومعالجة كل المعاملات المتعلقة بالبنوك, ونظرا لكون وسائل الدفع المستعملة في النظام المصرفي في الجزائر محدودة تتمثل فيما يلي:[2]

[1] رتيبة تيفوني، مرجع سبق ذكره، ص 86 .

[2] عاشور مزريق, صورية معموري، **"عصرنة القطاع المالي والمصرفي وواقع الخدمات البنكية الإلكترونية في الجزائر"**،مداخلة ضمن الملتقى العلمي حول إصلاح النظام المصرفي,يومي 12/11 مارس 2008،جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، الجزائر ص 12 .

1. **البطاقات البنكية:** بذلت البنوك المزيد من الجهد في مجال البطاقات ليتم إستبدال مشروع البطاقات البنكية للسحب بمشروع آخر جديد هو بطاقة السحب والدفع البنكية CIB والتي تؤدي وظيفة مزدوجة وهي سحب الأموال من الموزعات الآلية بالإضافة إلى دفع قيمة المشتريات والخدمات على مستوى أجهزة الدفع الإلكترونية لدى التجار المنخرطين في شبكة النقد الآلي.

وقد بدأت شركة SATIM في مشروع بعث نظم الدفع البنكية سنة 2002 إلا أن هذا المشروع تأخر إنطلاقه الفعلي عن موعده ولم تبزغ حتى سنة 2006 , حيث تم تجربته سنة 2005 لمدة 6 أشهر على عدد من التجار (200-500تاجر) وتم سنة 2007 تعميم بطاقة CIB في كافة التراب الوطني.

2. **الموزعات الآلية للنقود ونهائيات الدفع الإلكتروني:** إن من بين التقنيات الحديثة التي وفرتها المصارف الجزائرية لدعم توجهها نحو الصيرفة الإلكترونية هي أجهزة وآلات أوتوماتيكية تستخدم للسحب عن طريق البطاقات الإلكترونية وقد قامت البنوك الجزائرية مؤخرا بتطوير كبير لشبكات السحب الإلكتروني من خلال نشر الموزعات الآلية للأوراق النقدية في كافة أنحاء التراب الوطني.

ثانيا: تطور إستخدام وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر

بعد تبني الدولة لنظام الدفع الإلكتروني في المصارف ،عرف تطور إستخدام هذه الوسائل الحديثة من سنة إلى أخرى.

1. تطور إستخدام البطاقات البنكية :

إن عملية استحداث ما يعرف بالبطاقات البنكية (CIB) والتي تؤدي وظيفة مزدوجة متمثلة في سحب الأموال من الموزعات الآلية ودفع قيمة السلع والخدمات على مستوى أجهزة الدفع الالكترونية (TPE) المتوفرة لدى التجار والمؤسسات المنخرطة في الشبكة النقدية بين البنوك ،ثم تعميم الاستخدام على مستوى القطر الوطني عبر مختلف البنوك الناشطة في الجزائر , وفيما يلي جدول يوضح تطور عدد البطاقات والعمليات المصرفية الالكترونية المتداولة في الجزائر خلال فترة 2008-2013 .

جدول رقم 2: تطور عدد البطاقات والعمليات المصرفية الالكترونية المتداولة في الجزائر خلال الفترة 2008-2013

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد البطاقات المتداولة	333374	569558	979933	850008	1178243	1287330
عدد عمليات السحب	1912400	2613781	3763775	5271326	4582279	5280881
عدد عمليات الدفع	2051	1450	1805	5299	7729	7732
عدد عمليات طلب الرصيد	/	/	306707	677374	492840	473409

المصدر: كريمة بن صالح، فاطمة الزهراء طلحي، "**إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال والإهتمام بالكفاءات البشرية كمدخل لعصرنة البنوك الجزائرية في ظل الإقتصاد المعرفي**, مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، العدد 03،جامعة قالمة، الجزائر، جوان 2018، ص 62

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع عدد البطاقات البنكية وتطور عدد عمليات الدفع باستخدامها وكذا عمليات السحب والاطلاع على الأرصدة , حيث أن عمليات السحب تشكل الحصة الأكبر من معاملات البطاقات البنكية ثم معرفة الرصيد ,أما بالنسبة لعمليات الدفع مكانة ضعيفة من حجم العمليات الكلية وانخفاض عدد البطاقات في سنة 2011 اثر على عدد عمليات السحب وعمليات طلب الرصيد وهدا يعود لعملية غلق الحسابات غير المشغلة من قبل العملاء من طرف البنوك , وبالتالي تصبح البطاقة البنكية غير عملية آليا , إضافة إلى توقيف عدد من البطاقات نتيجة لمخالفات عملية أو تقنية قام بها العملاء كالسرقة والضياع أو بطلب ن العميل نفسه.

2. تطور عدد أجهزة الدفع الالكترونية في الجزائر (TPE)

كما عرف عدد أجهزة الدفع أو نهائيات الدفع الالكترونية الموزعة على مختلف المؤسسات والمصارف الناشطة في الجزائر تطورا واسعا وهو ما تظهره معطيات الجدول التالي:

جدول رقم 3: تطور عدد نهائيات الدفع الالكترونية الموزعة في الجزائر خلال الفترة 2008-2015.

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2015
عدد أجهزة الدفع	1984	2639	2946	3047	2965	2904	5000

المصدر: محاد عريوة ، " **واقع وسائل وأنظمة الدفع الالكترونية في النظام المصرفي الجزائري**"، مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة، الجزائر، العدد 4 ، ص 147.

الشكل رقم 9: يمثل منحنى بياني يوضح تطور عدد نهائيات الدفع الالكترونية الموزعة في الجزائر خلال الفترة 2008-2015.

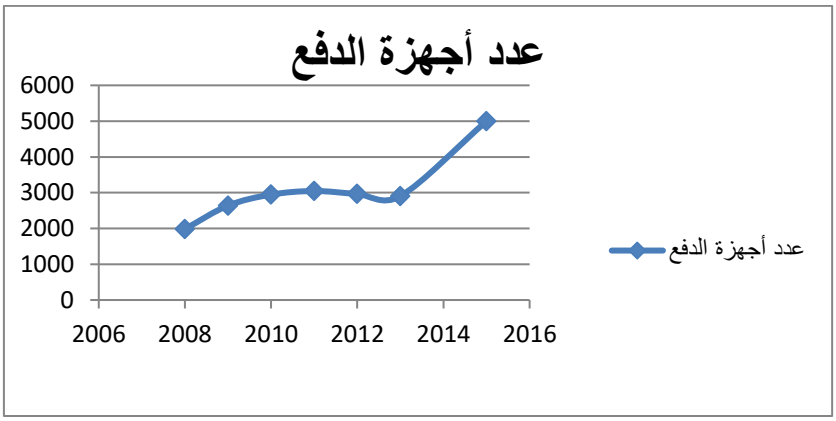

المصدر: من إعداد الطالبيتين.

من الشكل رقم(9) الموضح أعلاه نلاحظ أن تطور عدد أجهزة الدفع الالكترونية (TPE) الموزعة على مختلف التجار والمؤسسات المشتركة في الشبكة لشركة SATIM (ساتيم) في الجزائر خلال الفترة 2008-2015, حيث يلاحظ أنها في ارتفاع بالرغم من الانخفاض المسجل في عدد الأجهزة خلال الفترة 2012-2013 ومنه يمكن القول أن عدد الأجهزة الخاصة بالدفع الالكتروني المتواجدة في المحلات التجارية ضعيف جدا مقارنة بالأسواق والمحلات التجارية عبر التراب الوطني ويدل ذلك على عدم التوجع الكبير نحو تبني هده الوسيلة بالرغم من منحها المجاني لهم من قبل المصارف بسبب عدم رغبة التجار والمؤسسات في التصريح الكلي برقم الأعمال عبر العمليات المنجزة من خلال أجهزة الدفع الالكترونية المستعملة ما يعني التهرب الضريبي.

3. **تطور عدد الموزعات الآلية في الجزائر**: لقد شهدت شبكة الموزعات الآلية الموزعة عبر مختلف البنوك الناشطة في الجزائر هي الأخرى تطورا واسعا , وهو ما تظهره معطيات الجدول الآتي:

جدول رقم(4): تطور عدد الموزعات الآلية في الجزائر خلال الفترة 2008-2013

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2015	2016
عدد الموزعات الآلية	544	574	636	648	543	534	600	685

المصدر: محاد عريوة، " **مرجع سبق ذكره**، ص 146 .

ويمكن تمثيل معطيات الجدول في التمثيل البياني الآتي:

الشكل رقم10: يمثل تطور عدد الموزعات الآلية في الجزائر خلال الفترة 2008-2016.

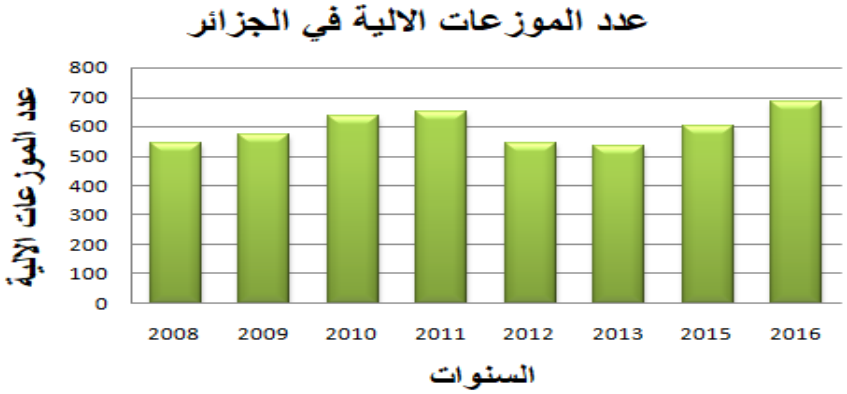

المصدر: من إعداد الطالبيتين .

من خلال الشكل الموضح أعلاه نلاحظ أن عدد الموزعات الآلية في الجزائر قد شهد تدبدب من سنة إلى أخرى بحيث انتقل من 544 موزع خلال سنة 2008 إلى 645 موزع خلال سنة 2011 وبالرغم من هدا التزايد في عدد الموزعات خلال هده الفترة 2008-2011 إلا أن هدا العدد شهد انخفاض خلال 2012-2013 ليشهد العدد ارتفاع خلال السنوات الأخيرة 2014-2015 ليصل إلى حوالي 635 موزع ويبقى عدد الموزعات الآلية الموزعة في الجزائر قليل جدا مقارنة بالمعدل العالمي والمحدد بشباك إلى واحد لكل 5000 شخص مما يقتضي مضاعفة الجهود لمسايرة تلك المعايير العالمية.

المطلب الثاني: آفاق استخدام الدفع الالكتروني في الجزائر ومعوقاته

سكان بتعداد 40 مليون ساكن في جانفي 2016، وتملك الجزائر 959718 وحدة اقتصادية ، 15 مليون حساب جاري بنكي وبريدي, 1,5 مليون بطاقة دفع ، 4,5 مليون بطاقة سحب ، 4898 جهاز للدفع الآلي (TPE) ،كل هده المؤشرات تبرر أن الوضع مناسب لتطوير وسائل الدفع الالكتروني، كما انه غير كافي حاليا ،فوجود اقل من 4900 جهاز لقراءة البطاقات ,ويعتبر ضئيل جدا مقارنة بعدد السكان, يحد من استخدام بطاقات الدفع بدل النقود ، وزيادة عددها وتعميمها على جميع المحلات ونقاط البيع ومؤدي الخدمات أمر ضروري لتفعيل بطاقات CTB في الجزائر.

أولا: آفاق استخدام الدفع الالكتروني في الجزائر

هناك مؤشرات عديدة تنبئ بمستقبل واعد بالنسبة للدفع الالكتروني في الجزائر نجملها فيما يلي:

- **الدفع عبر الانترنت**:توجد العديد من المواقع الالكترونية النشطة في الجزائر والتي تقوم بدور أسواق الكترونية ،فتجمع بين عارضي المنتجات والطالبين عليها, وهي في تطور مستمر في تقديم خدماتها , منها على سبيل المثال لا الحصر موقع واد كنيس,موقع الواب ديالنا، موقع DZ BOOM، وغيرها العديد ،كما أن هناك أسواقا الكترونية عالمية تنشط في الجزائر كموقع Jumia,Kaymu Algerie، وغيرها فضلا ن

العديد من المواقع التعليمية والتثقيفية وأخرى لتقديم خدمات، وهدا يدل على مستقبل للدفع عبر الخط يحتاج فقط لدعامة تقنية وتشريعية . طيران الجزائر Air Algerie تنوي إطلاق الدفع والحجز عبر الانترنت ،وفي جوان 2014 قامت شركة اتصالات الجزائر بإطلاق الدفع عبر الخط للفواتير Services khlass،تبعتها الشركة الوطنية Ooredooعبر خدمتها eStorm.

إن القانون الصادر في الفاتح من فيفري 2015 سوف يعزز من الأرضية لنمو التبادلات عبر شبكة الانترنت ودلك بتقوية الثقة في التبادلات الالكترونية حيث أن شهادة التصديق الالكتروني سوف تسهل عملية تعريف أطراف التبادل[1].

- **التجارة الالكترونية في الجزائر:** على هامش افتتاح الصالون الدولي لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في 18 ماي 2009 الذي حمل شعار"التجارة الالكترونية والاقتصاد المغربي" أعلن كل من الوزير السابق لوزارة تكنولوجيا الإعلام والاتصال حميد بن صالح والوزير السابق للتجارة هاشمي جعبوب عن انطلاق التجارة الالكترونية في شهر افريل 2009 , مؤكدين أن الجزائر ستحصل على إطار قانوني وتنظيمي يسمح بتأطير التجارة الالكترونية ويوفر الأمن والحماية اللازمين للبيانات والصفقات الالكترونية[2].

وبالفعل بدا المتعاملون الاقتصاديون يتحضرون لثورة التجارة الالكترونية وأدركوا أهمية انتقال التجارة من الشكل التقليدي إلى الشكل الالكتروني فرغم كون الجزائر بعيدة عن الاستخدام الواسع النطاق للتجارة الالكترونية إلا أن هناك تحركات جديدة , وما يؤكده هو زيادة عدد المواقع الالكترونية للشركات والإدارات والخواص , ففي سنة 2014 انضمت الشركة الفرنسية OCTAW-LIZ حيث دخلت الجزائر لتطوير هدا النشاط الجديد الذي يمثل عنصر جدب كبير,وقد كشف المدير العام لبريد الجزائر عن تطبيق بريد الجزائر نظام نقدي جديد وفق تكنولوجيا حديثة من شانها تسهيل التجارة الالكترونية والتعميم الشديد خاصة وان هذا الأخير يشهد ..

ارتفاعا محسوسا في عدد مستخدميه لسنة 2015، أي أن النظام النقدي سيسمح للزبائن بإجراء عملياته بسرعة فائقة لما يتميز به من شبكة تدفق سريعة وتجنب الاكتظاظ عبر مراكز البريد مضيفا إلى ذلك أن مؤسسة بريد الجزائر قامت باقتناء آلات وتجهيزات ذات تكنولوجيا عالية وتجهيز مكاتب البريد ب 6000 آلة بألياف بصرية.

- **الدفع عبر الهاتف النقال:** الدفع عبر الهاتف النقال m-paiement هو وسيلة للدفع تتم عن طريق التحويل وستلام الأموال مباشرة عبر الهاتف النقال الشخصي ، وهو يختلف عن الهاتف البنكي m-banking فهو لا يعني الوصول إلى بنك المستخدم عبر الخط بواسطة الهاتف النقال , كما انه في بعض الحالات لا يلزم وجود حساب بنكي لان وحدة المبادلة هي وحدة الهاتف . الدفع عبر الهاتف يختلف أيضا عن الدفع الالكتروني لأنه لا يتوجب امتلاك بطاقة ولا حتى وجود اتصال بالانترنت.

[1] رتيبة تيفوني، مرجع سبق ذكره، ص 88

[2] كريمة بن شنينة، عبد القادر مطاي،**"مقومات تنشيط التجارة والصرفة الإلكترونية بالجزائر"**,مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال ،جامعة حسيبة بن بوعلي, الشلف، العدد 5، 20 جانفي 2019، ص 105,ص 106 .

ففي الجزائر قدر مشتركو الهاتف النقال ب 39517045 مشترك سنة 2003 وهو عدد قابل للزيادة لذلك تسعى جهات حكومية لإدماجه ولقد كللت المهمة لرابطة البنوك والمؤسسات المالية (ABEF)
لدراسة التحديات التجارية GIE-Monétique تهتم بالمحيط التنظيمي والقانوني و SATIM للمحيط التقني[1].

ثانيا: معوقات نظام الدفع الالكتروني في الجزائر

لعل من بين معوقات تطوير وسائل وأنظمة الدفع الالكتروني في البنوك الناشطة في الجزائر ما يلي:[2]

- **معوقات تنظيمية** : مرتبطة بالبنوك في حد ذاتها وتتمثل في ضعف الكفاءة الإدارية في البنوك , ما ينعكس في المخصصات المالية المرصودة لعمليات العصرنة لوسائل وأنظمة الدفع الالكتروني وكدا مخصصات التكوين والتأهيل للإطارات المصرفية في البنوك الخاصة والعمومية.
- **معوقات اجتماعية وثقافية:** تتمثل في انتشار الأمية في مجال المعلوماتية بصفة عامة, وفي المجال المصرفي بصفة خاصة بسبب نقص التعريف بالخدمات المصرفية المعتمدة على وسائل وأنظمة الدفع الالكترونية ، فضلا على انتشار ثقافة التحليل الضريبي لدى فئات عريضة من زبائن البنوك وغيرهم مما يدفعهم للابتعاد عن استعمال وسائل الدفع الالكترونية ،أو حتى من فتح حسابات بنكية وكدا عدم الالتزام بعيدا عن السرية والأمان لدى بعض المستخدمين بالبنوك بالإضافة إلى ترسخ أزمة الثقة في البنوك في حد ذاتها من جراء عمليات الإفلاس لبعض البنوك في الجزائر .
- **معوقات تقنية فنية:** تتمثل في ضعف البنى التحتية التقنية مما أدى إلى عدم الاستقرار في شبكة المعلومات ووسائل الاتصالات المتاحة في الجزائر, وأيضا ضعف استخدام التكنولوجيا المتوفرة.

[1] رتيبة تيفوني، مرجع سبق ذكره، ص 88

[2] وفاء عبدلي، مرجع سبق ذكره، ص 157.

خلاصة الفصل:

عملت الدولة الجزائرية رغم تأخرها للحاق بركب التطور التكنولوجي في المجال المعرفي، إلا أنها تداركت ذلك من خلال جملة من الإصلاحات تمحورت أساسا في مشروع تحديث وعصرنة المرفق المصرفي والذي عملت على تنفيذه من خلال وضع برنامج عمل ، ومن ثم وضع المشروع حيز التنفيذ عن طريق استحداث شركات وهيئات ووضع انظمة الكترونية مساعدة للسير نحو انتهاج الصيرفة الالكترونية كأسلوب تسيير للمرفق المصرفي.

خاتـــــــــمة

عامة

إن تطور تكنولوجيا المعلومات والإتصالات أدى إلى ظهور إقتصاد رقمي قائم على إنتاج المعرفة ومرونة وسرعة تبادل المعلومات دون إعتبار للحواجز الزمانية والمكانية وبأقل التكاليف ، فأصبحت المعاملات التجارية بين الأفراد والمؤسسات تؤدى بطريقة آلية وهذا مايعرف بالتجارة الإلكترونية التي ظهرت لتسيير جميع المعاملات والصفقات التجارية بكل سرعة وأمان، هنا ظهرت أيضا وسائل الدفع الإلكترونية لتحل محل وسائل الدفع التقليدية التي أصبحت لا تفي بالغرض ، فحاجة الزبائن والمستهلكين إلى وسيلة دفع آمنة أوجبت توفير هذه التقنيات الحديثة في الدفع , والجزائر ليست بمنأى عن هذه التطورات والمستجدات في المجال الإقتصادي إذ سعت إلى إصلاح جهازها المصرفي وتحديث وتطوير أنظمة مدفوعاتها، لأن وسائل الدفع المستعملة في النظام المصرفي الجزائري تتميز بأنها تقليدية في أغلبها ولاتتناسب مع واقعها العالمي الجديد ، ولكن تبعا لحرص الجزائر على مواكبة الأحداث والتطورات التكنولوجية في العمل المصرفي وسعيها نحو تطويره شرعت في تقديم وتبني بعض وسائل الدفع الآلي ، نهائيات الدفع الإلكترونية، التي عملت جاهدة منذ سنوات على تعميمها على كامل التراب الوطني.

النتائج الدراسة

تمكنا من خلال هذه الدراسة من الإجابة على الإشكالية القائمة والمتعلقة بدور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية خاصة في البنوك الجزائرية ، ويمكن حصر أهم النتائج التي تسنى لنا الخروج بها من هذه الدراسة فيما يلي:

1. تلعب وسائل نظام الدف الإلأكتروني دورا هاما في تسهيل المعاملات المصرفية من خلال السرعة وقلة الجهد والتكلفة و إختصار الوقت.
2. بفضل وسائل الدفع الإلكترونية تم نقل المعاملات المالية المصرفية من أرض الواقع إلى فضاء إفتراضي أين اختفت المعاملات الورقية والحدود الورقية جزئيا ، وتم تعويضها بفضاء الإنترنت الذي يتم فيه التواصل عن بعد وبطرق إلكترونية بحتة.
3. لا وجود لوسائل الدفع الإلكترونية دون الإنترنت, إذ تعتبر الدعامة الأساسية لها فبتطور الإنترنت تتطور أنظمة الدفع الإلكترونية.

4. إن الجزائر وكغيرها من الدول سعت إلى تحديث نظام مدفوعاتها وتطويره فخطت بعدة خطوات للقيام بذلك فأدخلت عدة إصلاحات على جهازها المصرفي ولكن بالرغم من المجهودات التي بذلتها لتحقيق ذلك فهي مازالت بعيدة نوعا ما على تحقيق هدفها المرجو وهو تعميم الدفع الإلكتروني على أرجاء الوطن.
5. إن البطاقات البنكية لم تلقى النجاح المنتظر, ويتجسد هذا على أرضية الواقع بالعدد القليل من المستعملين لهذه البطاقات.
6. إن البيئة الإجتماعية والثقافية في الجزائر تشكل تحديا للبنوك من أجل إقناع العملاء بجدوى إستخدام البطاقة وبالتالي إدخال ثقافة بنكية جديدة , وهو ما يتطلب إستراتيجية تسويقية فعالة .
7. إن ضعف الدعاية والإعلان بخصوص البطاقة و إقتصار ذلك إلى المطبوعات والملصقات التي توضع داخل مقرات وكالات البنوك, لا تسمح بإيصال الرسالة إلى عدد كبير من الزبائن.
8. نقص كبير في إستخدام وسائل الدفع الحديثة من قبل التجار المتمثلة في الموزعات الآلية في تسوية المعاملات مع زبائنهم.

إختبار الفرضيات

من خلال معالجتنا للموضوع وأثناء إختبارنا للفرضيات توصلنا إلى مايلي:

- فيما يخص الفرضية الأولى والتي مفادها أن "وسائل الدفع الإلكتروني تتميز بالدولية كما يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات عن بعد" فهي **صحيحة** حيث أنها دولية لأنها مطبقة في جميع دول أنحاء العالم، وتستخدم لتسوية المعاملات عن بعد عن طريق إستخدام شبكة الإنترنت فهذه الوسيلة نفت البعد الجغرافي والزماني.
- أما بالنسبة للفرضية الثانية والتي هي "وسائل الدفع الإلكتروني تسمح بمعالجة كم هائل من المعاملات بسرعة فائقة وبأقل جهد ووقت وتكلفة " فقد ثبتت **صحتها** لأن وسائل الدفع الإلكتروني توفر معلومات دقيقة عن الزبائن وبالتالي توفير الجهد والوقت والمال لخدمة الزبائن ومنه تحقيق جودة الخدمات المصرفية.
- وبخصوص الفرضية الثالثة والتي مفادها أن تحديث وعصرنة نظام الدفع في الجزائر مرتبط بثقافة ووعي المجتمع " فهي **خاطئة** ، حيث ان تحديث وعصرنة نظام الدفع في الجزائر ليس مرتبط بثقافة ووعي المجتمع فحسب ،بل هو مرتبط أيضا بجدية القائمين على مشروع تحديث نظام الدفع من حيث توفير البنى التحتية اللازمة للنظام بالإضافة إلى اليد العاملة الكفأة والمؤهلة للعمل على هذه الأنظمة.

الإقتراحات

من خلال الدراسة التي قمنا بها و بعد تحصيل النتائج التي توصلنا إليها يمكننا أن نقترح جملة من الإقتراحات و التي تعتبر بمثابة ركائز يمكن أن تستند عليها البنوك بصفة عامة لنجاح تطبيق وسائل الدفع الحديثة و التي تعود بالنفع عليها، و هذه الركائز تتمثل فيما يلي:

- السعي إلى كسب شبكة إتصالات متطورة لتجسيد مفهوم نظام الدفع الإلكتروني.
- الإهتمام بالجانب القانوني والذي من شأنه أن يجعل من يريد الدخول في هذا المجال يشعر بالإطمئنان والإرتياح , ذلك لأنه سيكون ذو حقوق محفوظة وواجبات محددة مما لا يترك فيه مجال للتلاعب أو التهرب.
- توسيع وتعميم التعامل بشبكة الإنترنت, وفتح المجال للمنافسة في مجال الإتصالات من أجل التخفيض من حدة الإحتكار وتخفيض تكاليف الحصول عليها.
- القيام بحملات إعلامية الهدف منها نشر الوعي المصرفي وترسيخ ثقافة التعامل عبر الأنترنت لدى الأفراد.
- وضع تحفيزات من شأنها دفع التجار إلى إعتماد الأسلوب الإلكتروني بدلا من الدفع النقدي مثلا منح التاجر الذي يستعمل نقطة الدفع الإلكتروني إمتيازات من طرف البنك المتعاقد معه.
- توفير عدد ملائم من آلات الصراف الآلي ،البطاقات الإلكترونية في مختلف البنوك بغية تحسين البنية التحتية لشبكة الإتصالات بها حتى تصبح البنوك الإلكترونية شاملة في كافة الوطن.
- الإرتقاء بالعنصر البشري وذلك من خلال إجراء دورات تكوينية تدريبية, وكذلك الإستعانة بذوي الخبرة على إستخدام أحدث نظم الدفع الإلكتروني.

الآفاق البحث

من أجل توسيع نطاق البحث العلمي المستمر ، وبعد الدراسة و البحوث التي قمنا بها نقترح بعض الأفاق التي تصلح لأن تكون إشكاليات للبحوث المستقبلية:

- التحديات القانونية التي تحكم وتنظم التعامل بأنظمة الدفع الإلكترونية.
- دراسة الإستراتيجيات المستقبلية للمصارف التي تتضمن نظام الدفع الإلكتروني.
- آثار تحديث نظام الدفع الإلكتروني على تكاليف المعاملات المصرفية .
- تكوين وتأهيل عمال البنوك في ظل تطوير نظام الدفع.
- مدى مطابقة نظام الدفع الإلكتروني لإحتياجات المتعاملين الإقتصاديين.

قائـــمة المراجـــع

أولا: المراجع باللغة العربية

- **الكتب**

1. إبراهيم بختي ،"**التجارة الإلكترونية مفاهيم وإستراتيجية التطبيق في المؤسسة** "،ديوان المطبوعات الجامعية ،بن عكنون ،الجزائر ،2005 .
2. أبو سلمان عبد الوهاب إبراهيم،" **البطاقات البنكية الإفتراضية والسحب المباشر من الرصيد**"، دار القلم, دمشق، سوريا، 2003.
3. أحمد بوراس ،"**أعمال الصيرفة الإلكترونية الأدوات و المخاطر**" ،دار الكتاب الحديث ،عمان ،الأردن ،2014.
4. أحمد صقر،"**العمل المصرفي الالكتروني في البلدان العربية**"،المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان ،2006.
5. أحمد عبد العليم العجمي" **نظام الدفع الإلكتروني وإنعكاساتها على سلطات البنك المركزي**", دار الجامع الجديدة، مصر، 2013.
6. أكرم عبد القادر يا ملكي،"**الأوراق التجارية و العمليات المصرفية**"، دار الثقافة للنشر و التوزيع ،عمان ،الأردن، 2008 .
7. جلال عابد الشورة، "**وسائل الدفع الإلكتروني**"،دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، 2008.
8. حيانة عبد الله ، " **الإقتصاد المصرفي** " , مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، مصر ، 2008.
9. طارق طه ،"**إدارة البنوك في بيئة العولمة و الانترنت**"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ،مصر، 2007.
10. طارق عبد العال حمادة، "**التجارة الإلكترونية**" ، الأبعاد التكنولوجية والمالية والتسويقية والقانونية، الطبعة الثانية, الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2008 .
11. عامر محمد بسام معطر، " **الشيك الإلكتروني**" ,دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بدون ذكر السنة.
12. عبد المنعم علي نزار سعد الدين العيسي،"**النقود والمصارف والأسواق المالية** "،دار العمد للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،2004.
13. عزة العطار، **التجارة الإلكترونية بين البناء والتطبيق**، الأكاديمية العربية للعلوم و التكنولوجيا والنقل البحري، الإسكندرية، مصر، 2003.

14. عصام عمر أحمد مندور،**"البنوك الوضعية و الشرعية للنظام المصرفي"** ,نظرية التمويل الإسلامي للبنوك الإسلامية, دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع ,الإسكندرية ،مصر, 2013 .

15. عمر يوسف عبد الله،" **الدفع بالتقسيط عن طريق البطاقات الإئتمانية"** ،دار النقائص للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2005.

16. فريد النجار،**"الاستثمار بالنظم الإلكترونية و الاقتصاد الرقمي"** ، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة،مصر، 2004 .

17. محمد إبراهيم عبد الرحيم," **الإقتصاد الصناعي التجارة الإلكترونية"**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2007.

18. محمد عمر الشويرف، " **التجارة الإلكترونية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد"** ، بدون ذكر دار النشر، ليبيا، 2013 .

19. محمود حسين الوادي، بلال محمود الوادي, **"المعرفة والإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها المعاصرة"**, دار صفاء للنشر والتوزيع , عمان , الأردن, 2011.

20. مصطفى يوسف كافي ، **"النقود البنوك الإلكترونية في ظل التقنيات الحديثة "**، مؤسسات رسلان للطباعة والنشر, دمشق, سوريا , 2011.

21. مصظفى يوسف كافي، **التجارة الإلكترونية في ظل التقنيات الحديثة،** مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا،2009

22. منير الجنبيهي, ممدوح الجنبيهي، **"البنوك الإلكترونية"**, دار الفكر الجامعي للنشر ,الإسكندرية , مصر , 2005.

23. نادر الفرد قاحوش،**"العمل المصرفي عبر الانترنت"** ،دار العربية للعلوم، بيروت ،لبنان ،2001.

24. نادر عبد العزيز الشافي،**"المصارف النقود الإلكترونية"** ،المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس ، لبنان، 2007.

25. ناظم محمد نوري الشمري ,عبد الفتاح زهير عبد اللات ,**"الصيرفة الإلكترونية الأدوات و التطبيقات و معيقات التوسيع"** ،دار وائل للنشر و التوزيع ,عمان, الأردن , 2008.

26. وسيم محمد الحداد وآخرون، **"الخدمات المصرفية الإلكترونية"**، دار المسيرة للنشر والتوزيع, عمان ، الأردن، 2012.

27. يوسف حسن يوسف ،**"البنوك الإلكترونية"** ،المركز القومي لإصدار القانون، القاهرة، مصر، 2012.

- **المذكرات والاطروحات الجامعية:**

1. أحمد مشنف،"**الرقابة المصرفية على عمليات البنوك التجارية**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة ماجيستر، كلية الحقوق ،جامعة الجزائر , الجزائر ،2009.

2. أيمن أحمد محمد شاهين، **مقومات العمل الصرفي الإلكتروني كأداة تعزيز و تطوير نظام الدفع و التجارة الإلكترونية**، مذكرة نيل درجة ماجستير، بدون ذكر التخصص ،الجامعة الإسلامية، غزة ، فلسطين، 2013.

3. بارش آسيا،"**وسائل الدفع الإلكتروني ومدى تطبيقها في الجزائر**"، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة ماجيستير، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2013/2012 .

4. بوكرة كامليا، "**تأثير إستقلالية البنك المركزي على فعالية تنفيذ السياسة النقدية**"، مذكرة نيل درجة الماجستير ،بدون ذكر التخصص ،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2016.

5. حسام الدين معمري،"**دور أنظمة الدفع الحديثة في البنوك وتأثيرها على التعاملات الإقتصادية**" ،مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة ماجستير ، تخصص مالية وبنوك كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح , ورقلة ، الجزائر، 2009- 2010 .

6. خالد شمسان إسماعيل ضيهان،" **تحليل إتجاهات عملاء المصارف اليمينة نحو أساليب الصيرفة الإلكترونية**"،أطروحة مقدمة ضمن نيل شهادة دكتوراه في العلوم المالية و المصرفية , كلية العلوم المصرفية ،جامعة سانت كليمنتس العالمية ،2013.

7. دوالف عبد الصمد ، "**النظام القانوني لوسائل الدفع الإلكتروني**", أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه , كلية الحقوق والعلوم السياسية ,جامعة أبو بكر بلقايد, تلمسان،2015 .

8. زهير زواش, "**واقع نظام الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري** ", المذكرة المكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية, تخصص التمويل الدولي والمؤسسات المالية والنقدية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي، الجزائر، 2014-2015 .

9. سارة بن غيدة، "**أثر الإدارة الإلكترونية على أداء البنوك**"،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة ماجستير، كلية علوم التسيير, جامعة الجزائر 3 ،الجزائر، 2017/ 2018.

10. السعيد بريكة، "**واقع عمليات الصيرفة الإلكترونية و آفاق تطورها في الجزائر**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه العلوم الإقتصادية ,تخصص تأمينات وبنوك ,جامعة أم البواقي، الجزائر,2011.

11. سماح شعبور، مصباح مرابطي، " **وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، تخصص تمويل مصرفي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة العربي التبسي, تبسة ، الجزائر، 2015- 2016 .

12. سماح ميهوب،" **أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الأداء التجاري و المالي للمصارف الفرنسية**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه , تخصص إقتصاد،كلية العلوم الإقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة ،الجزائر، 2014.

13. شادي سلامة, "**إدارة مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية وفق مقررات لجنة بازل**", أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة ماجستير ,تخصص المحاسبة والتمويل, الجامعة الإسلامية, غزة، فلسطين،2015

14. شوكت مصطفى عرفان, "**بطاقة الإئتمان البنكية في الفقه الإسلامي**", مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة ماجستير ، كلية الفقه والتشريع, جامعة النجاح الوطنية,نابلس , فلسطين, 2007. .

15. شيماء جودت مجدي عيادة،"**أحكام التعامل بالنقود الإلكترونية وأثره على المعاملات المعاصرة**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستر ،كلية الشريعة و القانون، الجامعة الإسلامية ،غزة ،فلسطين، 2015.

16. عبد الهادي عبد البشير،"**أثر التجارة الإلكترونية المصرفية في تطوير نظام المعلومات المحاسبية في المصارف العاملة في قطاع غزة**"،مذكرة نيل شهادة الماجستير ،كلية المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة ،فلسطين، 2017.

17. العطرة دغنوش،"**إستخدام شبكة الإنترنت كأداة لتقييم الخدمات البنكية و أثرها على الأداء البنكي**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ،تخصص علوم اقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر ،2017.

18. علي فاضل دخيل الموسمي،"**نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في تقرير امن المعلومات المالية**"،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة ماجستير,تخصص علوم المحاسبة ،جامعة القادسية ،العراق 2016.

19. كريمة صراع، "**واقع و أفاق التجارة الإلكترونية في الجزائر**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم التجارية ،تخصص مجتمع معلومات إستراتيجية ،كلية العلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر ،2014.

20. نادية عبد الرحيم ،" **تطورات الخدمات المصرفية و دورها في تفعيل النشاط الاقتصادي** ",مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير ,كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر3،الجزائر، 2011.

21. وهيبة عبد الرحيم ، **إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية الإلكترونية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تخصص نقود ومالية, كلية علوم التسيير ،جامعة الجزائر ، الجزائر 2006.

- **المجلات العلمية:**

1. أحمد بوراس،"**العمليات المصرفية الإلكترونية**" مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة محمد خيضر، بسكرة ,الجزائر،لعدد11، 2007 .
2. أحمد جميل، كهينة رشام،" **بطاقة الإئتمان كوسيلة من وسائل الدفع في الجزائر**"، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد 1, سبتمبر 2010.
3. أحمد عبد الله العوضي, "**العوامل المؤثرة في التسويق والتجارة الإلكترونية**"، مجلة الإقتصاد والمجتمع, كلية الدراسات التجارية, الكويت، العدد 6, 2018 .
4. أحمد عبد الله محمد اليوسف،"**تربح البنك من بطاقة العميل الإئتمانية**"، مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة القصيم ، السعودية، العدد 7، يونيو 2015.
5. إسراء خضير مظلوم ,نهى خالد عيسى الموسوي, "**النظام القانوني للنقود الإلكترونية**", مجلة جامعة بابل, كلية الحقوق, جامعة بابل,العراق, العدد 6, 2014 .
6. براق عبد الله معطر، **النظام القانوني لبطاقات الدفع الإلكترونية**، مجلة جامعة الأخبار للعلوم القانونية و السياسية ، كلية القانون ،جامعة الأنبار, العراق ،العدد 7 ،بدون ذكر السنة.
7. محفوظ بصيري ،"**نظام الدفع الإلكتروني الجزائري كآلية لتطوير وسائل الدفع الجدبدة**" ,مجلة عربية للأبحاث و الدراسات في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، بدون ذكر جهة المصدر للمجلة ،جامعة البويرة، العدد4, أكتوبر 2019.
8. جو سروع،" **العمل المصرفي الإلكتروني في المصارف بين الضروريات المخادير**"،مجلة إتحاد المصارف العربية ،بيروت ،لبنان ،العدد238,2000.
9. حياة بن سماعين ,وسيلة السبتي ،"**التجارة الإلكترونية وتطوير وسائل الدفع للمؤسسات البنكية**", مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال, كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر, العدد 1, 2012.
10. خالد رمول ، عزوز سعيدي, " **محدودية إنتشار وسائل الدفع الإلكتررويي في الجزائر**", مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة البليدة، العدد 17، جانفي 2017.

11. سلوى محمود ،أحمد أبو ضيف ،" **النفوذ الإلكترونية وأثرها على المعاملات المالية، دراسة فقهية وإقتصادية"**، المجلة العلمية, جامعة الأزهر،مصر، العدد01 ، 6 اكتوبر 2016.

12. عاشور مزريق, صورية معموري، **"عصرنة القطاع المالي والمصرفي وواقع الخدمات البنكية الإلكترونية في الجزائر"**، جامعة قاصدي مرباح, ورقلة, الجزائر .

13. كريمة بن شنينة، عبد القادر مطاي,**"مقومات تنشيط التجارة والصرفة الإلكترونية بالجزائر"**, مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال ,جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد5 ، 20 جانفي 2019.

14. كريمة صالح، فاطمة الزهراء صالحي،**"إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال والإهتمام بالكفاءات البشرية كمدخل لعصرنة البنوك الجزائرية في ظل الإقتصاد المعرفي"**, مجلة نماء للإقتصاد والتجارة, العدد 3,جامعة قالمة, الجزائر, جوان 2018 .

15. محاد عريوة، **" واقع وسائل وأنظمة الدفع الالكترونية في النظام المصرفي الجزائري"**, مجلة الدراسات الاقتصادية, جامعة محمد بوضياف ، المسيلة, الجزائر، العدد 4، 2017 .

16. محمد الشايب، **"الدفع الإلكتروني كآلية للحد من أزمة السيولة و إكتناز النقود في الإقتصاد الجزائر"**, مجلة إقتصاديات المال والأعمال , جامعة سطيف 1 ، الجزائر،العدد4 ،ديسمبر2014.

17. مراد حطاب، "**نجاعة الطرق الحديثة للتسويق في القطاع المصرفي"**، مجلة الأكاديمية ،بدون ذكر الجهة المصدرة ، جامعة الشلف ,العدد 16, جوان 2016.

18. مريم خوبيزي، "**واقع إستخدام وسائل الدفع الإلكترونية و تنفيذ إدارة المخاطر الناتجة عنها"**، مجلة المصارف، جامعة الجزائر3 ،العدد 55,ديسمبر 2018 .

19. وفاء عبدلي," **وسيلة الدفع الإلكترونية بين حتمية العولمة المصرفية وواقع الوظيفة النقدية في الجزائر"**, كلية الحقوق, جامعة الإخوة منتوري, قسنطينة 1 , العدد 4, بدون سنة نشر , ص 157 .

- **المداخلات :**

1. بارك نعيمة، مداح عرايبي الحاج، "**أهمية البنوك الإلكترونية في تفعيل وسائل الدفع الإلكترونية في الوطن العربي"**، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية إعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر عرض تجارب دولية,يومي 27/26 أفريل 2011،كلية العلوم الإقتصادية،المركز الجامعي خميس مليانة, الجزائر.

2. بن عيسى عنابي، عامر هواري" **مدى إدراك مستخدمي الإنترنت بالجزائر لأهمية التعامل بوسائل الدفع الإلكترونية** "،مداخلة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية إعتماد

التجارة الإلكترونية في الجزائر عرض تجارب دولية, ،يومي 27/26 أفريل 2011،كلية العلوم الأقتصادية،المركز الجامعي خميس مليانة , الجزائر.

3. بندر بن عبد العزيز اليحيى،"**العملات الإفتراضية حقيقتها و أحكامها الفقهية**"،مداخلة ضمن الملتقى الدولي الخامس عشر حول العملات الإفتراضية في الميزان ،يومي 17/16 أفريل 2019 ،كلية العلوم الإدارية و الدراسات الإنسانية ،جامعة الشارقة,الإمارات.
4. حميد فشيت, حكيم بناولة، **"واقع وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر", مداخلة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول** عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية إعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر عرض تجارب دولية, يومي 27/26 أفريل 2011،كلية العلوم الإقتصادية،المركز الجامعي خميس مليانة, الجزائر.
5. صلاح إلياس، **"مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الوسائل الحديثة"** ،مداخلة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع الإلكتروني في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر عرض تجارب دولية،يومي 27/26 أفريل 2011، كلية العلوم الإقتصادية ،المركز الجامعي خميس مليانة،الجزائر.
6. غسان محمد الشيخ , **"التأصيل الفقهي للعملات الرقمية "**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الخامس عشر حول العملات الإفتراضية في الميزان,يومي 17/16 أفريل 2019 ،كلية العلوم الإدارية والدراسات الإنسانية, جامعة الشارقة ,الإمارات .
7. فايزة بودربالة، سعدية قصاب، **" تقييم وسائل الدفع الإلكترونية (المزايا و المخاطر)"**،مداخلة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارب الإلكترونية في الجزائر عرض تجارب دولية،يومي27/26 أفريل 2011،كلية العلوم الإقتصادية، المركز الجامعي خميس مليانة،الجزائر .
8. محمد ربيع محمد صابر الحافي،**"العملات الرقمية بين الشريعة والواقع"** ,مداخلة ضمن الملتقى الدولي الخاس عشر حول العملات الإفتراضية في الميزان, يومي 17/16 أفريل 2019،كلية العلوم الإدارية والدراسات الإنسانية ,جامعة الشارقة, الإمارات.
9. محمد علي سيمران، "**ضوابط عملية إصدار النقود و العملات الرقمية(دراسة تحليلية)**" ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الخامس عشر حول **العملات الإفتراضية في الميزان** ،يومي 17/16 أفريل 2019،كلية العلوم الإدارية والدراسات الإنسانية، جامعة الشارقة ،الإمارات.
10. محمد لعربي,عبد القادر لحسين،**"أنظمة الدفع الإلكتروني و أزمة السيولة في الجزائر"**, مداخلة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية إعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر عرض تجارب دولية,يومي 27/26 أفريل 2011،كلية العلوم الإقتصادية، المركز الجامعي خميس مليانة،الجزائر.

11. مريم بن شريف،"**الأعمال المصرفية الإلكترونية الرهانات و التحديات**", مداخلة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية إعتماد التجارة الإلكترونيةفي الجزائر عرض تجارب دولية،يومي 27/26 أفريل 2011،كلية العلوم الإقتصادية,المركز الجامعي خميس مليانة, الجزائر.

12. يوسف مسعداوي، جميلة سعيدي ،"**وسائل الدفع الإلكترونية**"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية إعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر عرض تجارب دولية،يومي 27/26 أفريل 2011،كلية العلوم الإقتصادية,المركز اجامعي خميس مليانة،الجزائر.

- **المواقع الإلكترونية:**

1. /بطاقة الشفاء/www.CNAS.dz
2. www. Visa.Middle east
3. www. Yallacompare
4. www.almrsal.com
5. www.edcarte.poste.dz
6. أحمد خالد، مميزات المحافظ الإلكترونية , 20/ 01/ 2020 https//www.vapulus.com,17:20,
7. إيمان الحياري , "**أنواع بطاقات الإئتمان** ", 2020/01/02 , 20:26 . http//mawdoo3.com,
8. حنان مليكة ," **بحث قانوني هام عن الشيكات الإلكترونية**", 2020/01/02 . 20:28 . www.mohamah.net,
9. الحوار المتمدن،"**الضوابط الرقمية للعمليات المصرفية الالكترونية وإصدار وسائل دفع النقود الالكترونية** " ،مصر، 2020.04.14 , 11:06 , www. mahewan .org
10. الخامس فاضيلي,"**الشيك الإلكتروني من الواجهة القانونية**", 2020/01/5, https//Juris.ma
11. سمير محمد بن عياد،أحمد سماحي، التكنولوجيا الإلكترونية البنكية ضرورة أم حتمية، مقال متوفر على الموقع: http://www.abhatoo.net.ma
12. عبد القادر وبسمة غالب ،محفظة النقود الإلكترونية، 16:23, https//www.kantakji.com,20/01/2020

13.ماهية المحفظة الإلكترونية, 2020/01/20 ، 17:50 ، https//www.araggek.com
14.موقع سداد محفظة النقود الالكترونية، تاريخ زيارة الموقع 20 01 2020:https//www.sadad.qa